(١)
العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية

عاطف أبو سيف

مدخل

كان يمكــن التنبؤ أن الهبة الفلســطينية ســتندلع في نهاية المطــاف، وأن العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين ستنفجر بعد التراكم المهول للأحداث الاستفزازية التي تقوم بها ســلطات الاحتلال، مصحوباً بالتراجع والتآكل في المســار السياســي إلى نقطة الـ «لا التقاء». وبقراءة مســار العلاقات بين الطرفين في الســنوات الاخيرة فإن الحديث عن انتفاضة وانفجار قادم كان موضع اتفاق عند كل متابع للمشهد الإسرائيلي، وكأن الأمر كان قضية وقت. ومنذ عملية السور الواقي، لم تشهد مناطق الضفة الغربية والقدس توتراً واشتباكاً وتصعيداً مثلما شهدته خلال العام ٢٠١٥، لقد كان العام ٢٠١٥ عام المواجهة بكل أشكالها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وربما كان العام الذي شهد حراكاً سياسياً أقل، ومواجهات ميدانية وسياســية أكثر. وفيما كانت العملية السياسية تتراجع تدريجياً خلال الأعــوام الثلاثة، كان التصعيد يأخذ اتجاهات مختلفــة، والحلول الأحادية تتبلور، وتتراجع فرص حل الدولتين بسبب الإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

يحاول هذا الفصل استكشــاف كنه العلاقات الإســرائيلية الفلســطينية خلال العام ٢٠١٥ مــن خلال النظر إلى المركبات الثلاثة الأساســية لهــذه العلاقة خلال العام والتي تمثلت في انــدلاع الهبّة وتداعياتها على الأرض في الضفة الغربية والقدس، والآلية التي فهم فيها الإســرائيليون ما يجري؛ الحراك/ الجمود السياســي خاصة المبادرات القليلة

وغير الفاعلة وأنفاس جهود كيري الأخيرة، والنشـــاطات الفلســـطينية الخارجية ومواقف الساسة الإسرائيليين بخصوص الصراع؛ وإلى جانب ذلك ينظر الفصل بتمعن في علاقة إســـرائيل مع غزة. ويبدأ الفصل برصد للتحولات الاقليمية والدولية التي شكلت الحاضنة لتفاعل الصراع وتأثيرها على واقعه، ويختم بالنظر إلى مواقف الرأي العام الإســـرائيلي من قضايا الصراع.

تلقي الأزمـة السـورية بثقل ظلالها على الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديداً من خلال انشغال المجتمع الدولي بالتقليل من مخاطرها.

يصعب التنبؤ بمآلات ما يجري، لكن المؤكد كما يكشـــف الجرد والتحليل القادمين أن كرة الثلج ســـتتدحرج أكثر، وأن العالم لن يملك المزيد من الوقت لفرملة التدهور أو لتقديم حلول خلاقة تضمن الضغط على إسرائيل من أجل الاستجابة للقليل من الإرادة الدولية.

١. السياق الإقليمي والدولي للصراع

تشـــهد الساحة الإقليمية والدولية تغيرات استراتيجية بعيدة المدى، تؤثر على ديناميكة الصـــراع وعلى الخارطة الجيوسياســـية والتحالفات المختلفة وعلى تعامل إســـرائيل مع المسألة الفلسطينية وأدوات مواجهتها. من بين أهم هذه التغيرات نشير إلى:

أولاً، الأزمة الســـورية التي تلقي بثقل ظلالها على الصراع العربي الإســـرائيلي، وتحديداً من خلال انشـــغال المجتمع الدولي– خصوصـــا قواه الكبرى– بتداعيات تلك الحرب الدائرة، وانهماكه في محاولات التقليل من مخاطرها.[١]

ثانياً، ويتعلق بالسابق بشكل مباشر، فقد باتت الحاضنة العربية للفلسطينيين في أضعف مراحلها، بل تكاد تكون معدومة كما يعتقد الإسرائيليون. الجبهة المعادية لإسرائيل، التي اســـتمرت ٦٠ سنة، تتفكك اليوم. دول عربية مهمة ترى أن بينها وبين إسرائيل مصالح مشـــتركة، وفكرة إقامة الدولة الفلسطينية قد تستمر في الحصول على تأييد واشـــنطن وبروكسل والأمم المتحدة والمعارضة الإســـرائيلية، لكنها تفقد التأييد في قســـم كبير من العالم العربي، حيث أن كبح خطر داعش والإرهاب بالنسبة للأنظمة العربية – وكذا المســـألة الإيرانية النووية – أكثر أهمية من تأييد الفلسطينيين.[٢] كما تشهد مكانة إسرائيل الاستراتيجية تحسنا في الشرق الأوسط.[٣]

باتت الحاضنة العربية للفلسطينيين في أضعف مراحلها، بل تكاد تكون معدومة كما يعتقد الإسرائيليون. الجبهة المعادية لإسرائيل، التي استمرت ٦٠ سنة، تتفكك اليوم.

ثالثاً، توترت علاقة إيران مع القوى الفلســـطينية الإســـلامية خاصة «حماس» بعد موقف الأخيـــرة من الحرب فـــي اليمن. إلى جانب ذلك فإن طهران في غاية الســـعادة من تحقيق اتفاق «٥+١»، وهي تعرض أن إســـرائيل غير راضية عنه، في الجهة المقابلة ثمة تحســـن في العلاقات مع تركيا بعد فكفكة الأزمة التي عصفت بعلاقات البلدين بعد حادثة «مرمرة». وربما يمكن القول، كما تســـرب، إن ثمن ذلك هو تخفيف تركيا من «دســـم» العلاقة مـــع حماس وطرد بعض قياداتها مـــن أراضيها كما حدث مع

صالــح العاروري، الذي اتهمته تل أبيب أنه وراء حادث أســر المســتوطنين الثلاثة ثــم قتلهم في العــام ٢٠١٤. بالمجمل، عنئ هذا أن أكبر حليفين إقليميين للإســلام السياسي الفلسطيني باتا أقل اهتماماً به.

أكبر حليفين إقليميين للإسلام السياسي الفلسطيني (إيران وتركيا) باتا أقل اهتماما به.

رابعاً، شــجعت صيغة الحل الذي حظيت به إيران، والذي تمت بلورته عبر حاضنة دولية تمثلت في صيغة «٥+١»- كما يبدو- الفلســطينيين على التمسك بمطالبهم السابقة حــول نقل الرعاية الأميركية لعملية الســلام إلى صيغة دوليــة. حيث تركز الخطاب الفلســطيني في العام الماضي على عقد مؤتمر دولي للســلام تشارك فيه الأطراف ذات الصلة كافة.

خامســاً، القلق من تنامي قوة «الدولة الإســلامية- داعش» بعد أن عجز التحالف الدولي والجهود المختلفة عن القضاء عليها. بالنسبة لإسرائيل فإن تأثير «الدولة الإسلامية» علــى مجريات الصراع واضحة. حاولت إســرائيل أكثر من مرة القول إن «داعش» موجودة في غزة وفي بقية المناطق الفلســطينية في محاولة لإقناع العالم أن حربها ضد الفلســطينيين هي جزء من الحرب الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ولوحظ خــلال العام ٢٠١٥ تنامي مشــاركة بعض المجموعات الســلفية في عمليات إطلاق الصواريخ على إســرائيل في إطــار الرد على حملات الاعتقــالات التي قامت بها حماس ضد هذه المجموعات.

شجعت صيغة الحل مع إيران الفلسطينيين على التمسك بمطالبهم السابقة حول نقل الرعاية الأميركية لعملية السلام إلى صيغة دولية.

سادساً، شكل عدم اســتقرار الوضع في سيناء قلقاً كبيراً بالنسبة لإسرائيل خاصة مع وجود تهديدات فعلية من قبل المجموعات الجهادية في سيناء لتوجيه بوصلة الصراع، كما تزعم إســرائيل، نحوها. لم يعد الأمر مقتصراً على تهريب الســلاح من سيناء لغزة، إذ إن الأمن المصري نجحت في شــل الكثير من فعالية الانفاق بين الأراضي الفلسطينية والمصرية من خلال ضخ المياه فيها، بل تعداه إلى مخاوف من احتمالية سيطرة الأصوليين على سيناء، وبالتالي وجود «جار مزعج» آخر بالنسبة لإسرائيل. بالطبع فإن تفاصيل الواقع تنافي هذا الاحتمال، لكن بالنسبة لإسرائيل فإن الوضع في سيناء يشكل تحدياً لا يمكن التقليل منه. إن الواقع الجديد الذي توجد فيه قوات «داعش» على حدود دولة إســرائيل وتهدد ســيادتها ومواطنيها جســديا، يستدعي تقييما متجددا للوضع واســتخداما لقوتها العسكرية بشكل مختلف وأكثر وعيا في مواجهة التهديد المتشكل.[٥]

حاولت إسرائيل أكثر من مرة القول إن «داعش» موجودة في غزة وفي بقية المناطق الفلسطينية في محاولة لإقناع العالم أن حربها ضد الفلسطينيين هي جزء من الحرب الدولية ضد «تنظيم الدولة الإسلامية».

سابعاً، يواجه العالم الكثير من التحديات التي تقلقه أكثر من الصراع العربي الإسرائيلي، كلجــوء مئات آلاف اللاجئين إلى أوروبا، وتفجيرات باريس التي حدثت في تشــرين الثاني ٢٠١٥ وخلفت ١٣٠ قتيلا ومئات الجرحى، وأدت إلى انتشار الخوف والرعب

فـــي العواصم الأوروبية. كانت أوروبا– في هذا الســـياق – المرشـــحة الأقوى لملء الفراغ الذي تركه الفشل الأميركي، فانشغلت خلال العام ٢٠١٥ بنفسها وبمشاكلها الخاصة. وتأسيساً على السابق فإن المبادرة الفرنسية على زخمها لم تقفز عن حاجز الأمنيات السياســـية. إضافة لذلك فإن موسكو– الشريك المتوقع في الضغط لإحياء جهود الســـلام– انهمكت بالحرب الدائرة لحماية نظام دمشـــق، وبعد ذلك في التوتر مع أنقرة بعد إســـقاط الطائرة الروســـية من قبل تركيا. أمـــا المعني الأول بالجهود الدولية، واشـــنطن، فإن الإقليم الشـــرق أوســـطي شهد عاماً ســـاخناً، عزز ابتعاد الإدارة الأميركية عن التدخل، خاصة مع فشـــل جهودها السابقة، واشتعال السباق الرئاسي. رغم ذلك فدخول روسيا إلى المنطقة، وتسلح إيران لا يجري صدفة.[٦]

رغم ذلك فإن إســـرائيل تدخل العام ٢٠١٦ وهي تحمل على ظهرها كيساً المشاكل، هو ذاته الذي سحبته مع دخولها العام ٢٠١٥. ولكن الكيس أثقل بكثير، والمشاكل معيقة أكثر. فداعش تشـــكل أزمة لإســـرائيل أيضاً. وإيران ما زالت تعتبر تهديدا استراتيجيا والهبّة باتت واقعاً وليســـت تحليلاً متوقعاً،[٧] بالإضافة إلى هذا تتواصل وتتوسع حركات المقاطعة ضدها في العالم. وبجانب قرار الاتحاد الأوروبي الذي لم تستســـغه إســـرائيل إلى الآن، فقـــد انضم الاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا إلى حملة مقاطعة إســـرائيل، إذ يضم الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في بريطانيا نحو٧ ملايين عضو. وأقر المجلس التنفيذي للاتحاد بأغلبية الأعضاء قرار الانضمام لحملة المقاطعة. كما منع الصندوق القومـــي الإســـرائيلي من المشاركة في معرض دولي سنوي للمنظمات غير الحكومية في فنلندا.[٨]

واعتبرت إسرائيل حملات المقاطعة تهديداً إستراتيجياً[٩] لمصالحها، وأنها تهدف لمحوها عن الخارطة وتهدد شـــرعيتها، فيما حذر رؤســـاء الجامعات الإسرائيلية من تنامي حملة المقاطعة الأكاديمية واعتبروها كارثة علمية واقتصادية. وقال الرئيس الإســـرائيلي ريفلين إن المقاطعة الأكاديمية تهديد اســـتراتيجي لإســـرائيل. وقال نتنياهو لمؤتمر مضاد لحركة المقاطعة: لا مستقبل يهودياً من دون الدولة اليهودية.

كما قدرت مصادر في وزارة الدفاع الإســـرائيلية أن على إسرائيل أن تستعد لمواجهة سياســـية وأمنية مع السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦. حيث أشار الجنرال عاموس جلعاد رئيس الدائرة السياســـية والأمنية في الوزارة إلى أن مزاج الرئيس محمود عباس، هـــو مزاج تحدٍ «وربما هو يفكر بالاعتزال، ومن شـــأن ذلك أن يترجم إلى أمور تؤثر على الأمـــن. وإذا حللـــت كل تصريحات وتصرفات أبو مازن، فإنه يبـــدو أنه في العام ٢٠١٦ ســـينجرف إلى مواجهة معنا في المجالين السياسي والأمني». وعلق قائلاً «يوجد احتمال كهذا، ونحن نتعامل مع هذا الاحتمال بجدية بالغة».[١٠]

٢. استراتيجية نتنياهو لفرض الحل

تتلخص استراتيجية نتنياهو على معالجة الصراع، بل ومحاولة فرضه كواقع دون العمل على إيجاد حلول عميقة له متفق عليها. ولقد حاول نتنياهو خلال العام ٢٠١٥ أن يثبت أن إسرائيل يمكن لها أن تتعايش مع كل الظروف دون الحاجة لأن تقدم تنازلات. فإسرائيل بالنسبة لنتنياهو قادرة على معالجة الغضب الفلسطيني دون أن تدفع ثمنه. وربما باستثناء القلق الفعلي من تنامي حملات المقاطعة ومن التطورات الإقليمية المحيطة، فإن نتنياهو تعامل وفق استراتيجية قائمة على أن الأسوأ قد حدث فعلاً: الانتفاضة الفلسطينية.

حاول نتنياهو خلال العام ٢٠١٥ أن يثبت أن إسرائيل يمكن لها أن تتعايش مع كل الظروف دون الحاجة لأن تقدم تنازلات.

اعتمد نتنياهو على مجموعة من المقولات والتصورات التي قادت مواقفه خلال العام المنصرم.

١. القول بأنه جاهز للذهاب إلى رام الله للقاء أبو مازن. لكن متابعة تصريحات نتنياهو وأقطاب حكومته ومواصلة الاستيطان بشكل خاص، ومواصلة تهويد القدس وتشديد التضييق على الفلسطينيين يظهر بأن العرض يندرج في إطار الاستهلاك الإعلامي.[١١]

٢. الافتراض بأن العالم منشغل، وبأن القوى الكبرى لديها ما يشغل بالها ويجعل التفاتها للصراع الإسرائيلي العربي مضيعة للوقت واستنزافاً للجهود التي يمكن بذلها لحل المشكلات والتهديدات التي تواجه أمنها القومي. وعليه فقد اعتمدت استراتيجية نتنياهو على انشغال إسرائيل عن أن تكون جزءاً من الانشغال الدولي في قضايا الإرهاب العالمي ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، فإسرائيل لديها أيضاً مشاكلها الخاصة التي عليها أن تحلها والتهديدات التي يجب عليها أن تواجهها.

٣. حصول إسرائيل على ثمن مقابل الاتفاق مع إيران. إذ لا يمكن للعالم أن يضغط على إسرائيل مرتين في العام. فتل أبيب لا يمكن أن تقبل الاتفاق المتعلق بالنووي الإيراني مرغمة، ولا يمكن لمن وقع الاتفاق مع طهران أن يجبر إسرائيل على قبول أي صيغة تفاوضية مع الفلسطينيين من شأنها أن تمس مصالح إسرائيل الحيوية. يشكل الاتفاق مع طهران من وجهة نظر إسرائيل تهديداً للأمن القومي، لأنه يعني أن طهران في طريقها لامتلاك قنبلة نووية، وعليه فإن كل جهود نتنياهو في إفشال الاتفاق– وصراعه لدى البيت الأبيض والكونغرس– لم تنجح. وفي العالم المنشغل بفكفكة الأزمات في المنطقة ومنع تدحرج كرة اللهب إلى القارة الأوروبية تحديداً، لا تقبل إسرائيل أن تمارس عليها ضغوط أكثر. لقد صور نتنياهو الاتفاق الإيراني بالخطر الحقيقي والتهديد الوجودي، وحاول أن يزيد من استفادة إسرائيل من شعور العالم بذلك.

حصول إسرائيل على ثمن مقابل الاتفاق مع إيران.

٤. الأسوأ قد حدث، فقد اندلعت الهبّة، وباتت عمليات «العنف» الفلسطينية تحدث في كل الأماكن في إسرائيل خاصة عمليات الطعن والدهس. بالنسبة لنتنياهو فإن مصلحة

إســرائيل تكمن في احتواء الوضع ميدانياً وعدم تفاقمه بشكل كبير. اعتقد نتنياهو وأقطاب حكومته بضرورة امتلاك إسرائيل لقوة الردع المؤلمة التي تشمل إطلاق النار وإعدام كل من يحاول دهس أو طعن مســتوطن، بــل وأيضاً إنزال أقصى العقوبات بأهلــه المتمثلة بهدم منزله حتى لو كان شــقة في عمارة. الــرد العنيف على الأعمال الفردية والجماعية الفلســطينية يفترض –وفق نتنياهو وحكومته– أن يشــكل رادعاً للفلســطينيين حتــى لا يواصلوا تلك الأعمال. تعني هــذه المعالجة الميدانية فصل ما يجري على الأرض عن المطالب السياسية، وهي الإستراتيجية التالية في هذا النقاش التي وسمت وعي نتنياهو.

الأسوأ قد حدث من وجهة نظر نتنياهو. فقد اندلعت الانتفاضة، وباتت العمليات الفلسطينية تحدث في كل الأماكن.

٥. الفصل بين ما يجري على الأرض وبين المطالب السياســية الفلسطينية . فما يجري من أعمال– سواء الدهس أو الطعن أو حتى إطلاق النار– هي ردات فعل على الأرض لا يجب ربطها بالخطاب السياسي الفلسطيني المتعلق بالحقوق.

٣. الخطاب الإسرائيلي: بين موت حل الدولتين والخوف من الدولة الواحدة، وتبني حل أُحادي

هيمنت على الخطاب الإســرائيلي خلال العام ٢٠١٥ جملة من المقولات التي تعبر عن انزياحات مهمة فيما يتعلق بمعادلة حلّ الدولتين:

أولاً، هنــاك تراجع كبير في دعم فكرة الدولة الفلســطينية، يتبعه يقين متنام بعدم جدوى وجــود مثل هذه الدولة أو ضمانته. فالدولة الفلســطينية لــم تعد فكرة عملية.[١٢] كما أن نموذج الدولتين لم يعد قابلا للتطبيق، بعد ســنوات من خراب شــرق أوســطي جهادي،فما كان ربما صحيحا في العام ٢٠١٠ يبدو ســخيفا وقديما اليوم.[١٣] وقال أوفير أكونيس الوزير من الليكود «إن فكرة حلّ الدولتيْن للشعبيْن قد ماتت» مستبعداً قيام دولة فلســطينية على الإطلاق. وقال إن البديــل يتمثل بالبحث عن حل انتقالي طويل المدى. ومع اندلاع المواجهات بشــكل مكثف فــي القدس وفي الضفة الغربية تزايــدت أصوات مــن يقولون إن حل الدولتين وهم خطير ويجب أن تقوم إســرائيل بتبني حل من طرف واحد يشمل ضم المناطق.

هيمنت على الخطاب الإسرائيلي خــلال العــام ٢٠١٥ جملة من المقولات التي تعبر عن انزياحات مهمة فيما يتعلق بمعادلة حلّ الدولتين.

بل إن فكرة حل الدولتين بدأت تتراجع بشكل ملحوظ لدى أقطاب اليسار الإسرائيلي. فيمكــن من متابعة تطور مواقف حزب العمل ورئيس المعارضة إســحق هيرتســوغ تلمس الانزياح الكبير باتجاه الانفصال عن الفلسطينيين دون الحاجة للاعتماد على حلّ الدولتين. يقول هيرتسوغ: «أريد أن انفصل عن أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين

وبأسرع وقت ممكن. سنقيم جدارا كبيرا بيننا. هذا هو التعايش الممكن الآن. جدار حول الكتل الاستيطانية والانفصال عن القرى الفلسطينية من القدس.. لقد سبق أن ثبت أن تقليص اكتظاظ السكن وزيادة الرفاه الاقتصادي يهدئان الوضع ويقللان الإرهاب ..سيبقى الجيش الإسرائيلي الجيش الوحيد غربي نهر الأردن.» وكان مؤتمر حزب العمل قد صادق في شباط ٢٠١٦ بالأجماع على ما عرف بـ«خطة الانفصال عن الفلسطينيين» التي تشمل انفصالاً أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية. [١٤]

ثمة قناعة متزايدة في إسرائيل بتحطم بارادايم دولتين لشعبين. يقول عنات كورتس وجلعاد شير إن فشل وزير الخارجية الأميركي جون كيري في جولته الأخيرة لإحلال التسوية والسلام، على غرار فشل الجولات السابقة من المفاوضات، يعكس عدم وجود إرادة وقدرة سياسية عند القيادتين في الجانب الإسرائيلي والفلسطيني من أجل ردم الفجوات بخصوص الشروط التي تسمح بالعودة إلى طاولة المفاوضات، ناهيك عن ثوابت «الحل النهائي».[١٥] وبما أن هذا هو الحال، يتوقع كورتس وشير أنه ليست هناك فرصة حقيقية للوصول إلى تفاهمات في المستقبل المنظور على القضايا الجوهرية للصراع، حتى جزئيا، كأساس لاتفاق دائم على أساس مبدأ دولتين لشعبين.[١٦] يرى كورتس وشير أنّ هناك تهديدا حقيقيا بات يهدد «مواصلة العمليّة» كأجندة تحظى باهتمام سياسي–جماهيري في الخطاب الإسرائيلي والفلسطيني على حدّ سواء. ويعزو الباحثان الإزاحة الجديّة للخطاب، للحرب المدمّرة والطويلة على غزة في صيف ٢٠١٤ والهبّة الشعبية التي بدأت في قلب القدس وانتشرت في جميع ضواحي المدينة، والمراكز السكانية في الضفة الغربية وفي البلدات العربية داخل الخط الأخضر، إضافة للظروف السياسية المتمثلة باستمرار الانقسام الفلسطيني وفقدان شرعية قيادتي الضفة الغربية وقطاع غزة في نظر الجمهور الفلسطيني العريض.

تنامى النقاش حول فكرة الدولة الواحدة، خصوصا بعد التحذيرات المتكررة لوزير الخارجية الأميركي من حدوثها.

ثانياً، تنامي النقاش حول فكرة الدولة الواحدة خصوصا بعد التحذيرات المتكررة لوزير الخارجية الأميركي من حدوثها، وهو نقاش لا يعترف بضرورة الدولة الواحدة بل يفند من يدعمونها. ويرى البعض أن خيار الدولة الواحدة بات موضة في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الأكاديميا، ومن هناك صار –بالنسبة للنخبة والجيل الشاب عند القوميين في اليسار واليمين الراديكالي اليهودي، وأيضا في اوساط فلسطينية على جانبي "الخط الأخضر" – مَن يؤيدون خيار الدولتين قدماء.[١٧]

وحذر يوفال ديسكين رئيس الشاباك السابق من أن حل الدولتين بات بعيداً، وأننا

نتجه إلى دولة ثنائية القومية. وقال ديسكين إنه ‹يجدر بنا أن ننظر جيدا إلى القدس. فهي تشـــكل عمليا واقع الدولة الثنائيـــة القومية. أي: إما أنه لا توجد فيها حدود أو توجد فيها حدود غير منطقية. وتســـكنها مجموعتان سكانيتان وهي مختبر حقيقي لما ســـيحدث عندما يتفجر الإحباط. وهذه فرصة بالنسبة لنا لكي نفهم كيف سيبدو الواقع في الدولة ثنائية القومية بدون حل›.[١٨]

في المقابل، يذهب البعض للقول إن الدولة ثنائية القومية يجب أن لا تخيف إسرائيل. فالإســـرائيليون يعيشـــون في دولة ثنائية القومية منذ ٦٧ سنة مع الفلسطينيين في إســـرائيل. وقد كتب في هذا الســـياق المحلل تســـفي بارئيل «نحن خبراء في قمع الأقليات وطردهم من المجال العام وســـلب حقوقهم وشـــرعيتهم. لن تقوم أي حكومة إسرائيلية بضم ٥,٥ مليون فلسطيني آخرين».[١٩] فإسرائيل تمارس سياسة التمييز العنصري في المناطق، والتمييز بحق مواطنيها العرب. صحيح أن هناك من ما زال يتســـلى بفكرة حل الدولتـــين، ككذبة، للإبقاء على الوضع القائـــم، وهناك من يعتقد أنـــه يمكن إقامة دولة فلســـطينية عادلة ليس في حـــدود ١٩٦٧، ودون إخلاء جميع المستوطنات ودون حل مشكلة اللاجئين. «الطريق طويلة وصعبة، لكن يجب أن يتغير النقاش الآن، على الأقل في أوســـاط الأقلية التي تريد العيش في دولة أكثر عدالة. عليهـــم أن يتوقفوا عن الحديث عـــن دولتين ودولة اليهود والبدء في الحديث الواقعي. والواقع هو أن الدولة ثنائية القومية قائمة منذ زمن، ويجب تحويلها إلى دولة عدالة. فهذا أقل إخافة وأقل خطرا من أي ســـيناريو آخر». [٢٠] ولكن كما يحذر البعض فإن الدولة الواحدة لن تنهي الصراع، بل ستزيد من السلوك المعادي بين الجماعات، حتى وإن كان من يقوم بذلك أقلية متطرفة.[٢١]

تناولت إسرائيل بجدية إمكانية تفكك السلطة الفلسطينية والتدابير التي عليها اتخاذها للتعامل مع تبعات ذلك.

يحمل النقاش في نتيجته إحدى الخلاصتين، إما الدعوة للانفصال عن الفلسطينيين والعودة لحـــل الدولتين حتى لا تحدث النبوءة المشـــؤومة، أو اتخاذ التدابير أحادية الجانب، مثل ضم مناطق أكثر مع سكان أقل تجنباً لوجود أغلبية عربية.

ثالثاً، ظهرت إلى جانب ذلك بجدية إمكانية تفكك الســـلطة الفلسطينية والتدابير التي على إســـرائيل أن تتخذها لحماية نفسها من تبعات ذلك. حيث ذكرت مصادر إسرائيلية أن إســـرائيل تبحث ســـيناريوهات للتعامل مـــع أي وضع قد يطرأ فـــي حال قيام الرئيس الفلســـطيني بحل الســـلطة، أو في حال انهارت الســـلطة لأي ســـبب كان. وأبلـــغ نتنياهو المجلس الوزاري المصغر أن على إســـرائيل إعـــداد العدة لاحتمال انهيار الســـلطة الفلســـطينية. وأكد على وجوب منع هذا الســـيناريو قدر الإمكان، والاســـتعداد له لو حدث. وأكدت المصادر أن المجلس الوزاري، ومنذ شـــهر تشرين

الثاني ٢٠١٥، كرس جلستين لبحث احتمال انهيار السلطة الفلسطينية بسبب الجمود السياسي والتصعيد الأمني والأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية والأزمة السياسية في القيادة الفلسطينية. ورفع جهاز الأمن تقارير للمستوى السياسي تتحدث عن احتمال عدم مقدرة السلطة على القيام بمهماتها، وأن تتحول إلى كيان «غير قادر على سدّ التزاماته المالية». وهذا الإنهيار «سيكون له عواقب أمنية ومدنية على إسرائيل».[٢٢]

وقال الوزير زئيف إلكين ويسرائيل كاتس إنهما لا يأبهان بانهيار السلطة، في رفض لتوصيات المستوى الأمني التي تبناها نتنياهو بهذا الشأن. وطالبت تسيبي ليفني بعقد جلسة للجنة الخارجية والأمن لمناقشة التقارير التي تتحدث عن احتمال انهيار السلطة الفلسطينية، كاحتمال حقيقي وغير مرغوب فيه بالنسبة لإسرائيل. ورد الرئيس أبو مازن في خطاب له بأن السلطة الوطنية موجودة وستظل موجودة ولن يكون شيء بعدها إلا الدولة. «سمعت في الأيام الأخيرة كثيرا من الأقوال حول السلطة وهدم السلطة وتدمير السلطة وسحب السلطة ... السلطة إنجاز من إنجازاتنا لن نتخلى عنه، لا يحلموا بانهيارها، لا يحلموا... السلطة موجودة وما بعد السلطة يعني دولة. لا توجد سيناريوهات عند أحد، ولا نقبل سيناريو من أحد، ولن نسمح بأن يبقى الوضع على ما هو عليه».[٢٣]

تنامي خطاب غزة والتعامل معها كأمر واقع.

يقول كوبي مايكل إنه فيما توجد فرصة ضئيلة فقط لتفكك السلطة والتحول نحو فوضى غير متحكم بها، فإن على إسرائيل أن تتجهز لوضع تأخذ فيه بعض الخطوات الأحادية دون التنسيق مع أجهزة الأمن الفلسطينية للتقليل من المخاطر وحماية المصالح.[٢٤] وهذا يقتضي القيام ببعض الخطوات أحادية الجانب التي قد تشمل ضم مناطق فلسطينية وانسحاباً من مناطق أخرى دون التفاوض مع الفلسطينيين ودون أن يعني هذا نسف جهود المفاوضات في المستقبل. يقول جلعاد شير وأفنير هاليفي إنه لا يوجد تعارض بين الخطوات الأحادية وبين مستقبل المفاوضات، حيث أن الخطوات الأحادية – يشير إلى الإنسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من بعض منطق الضفة الغربية – يساهم في تحقيق حدود مؤقتة تخلق واقعاً يجسد الفصل بين دولتين دون أن يقوض أي فرصة لاستمرار المفاوضات في المستقبل. ولكن هذا كما يحذران يجب أن يكون مصحوباً بترتيبات أمنية محكمة تمنع أي تطور للبنية العسكرية أو التسلح والتصنيع والتهريب في ظل السياق الإقليمي المضطرب كما تضمن تدخل الجيش ميدانياً.[٢٥]

رابعاً، تنامي خطاب غزة والتعامل معها كأمر واقع. نتج عن هذا صعود لفكرة غزة أولا

والدولة في غزة كنموذج. يقول روبي بخر إنه إذا قامت دولة فلسطينية في غزة في الزمن القريب القادم، ستبقى كل الخيارات الأخرى للتسوية الشاملة في المنطقة مفتوحة. وستتمكن الضفة الغربية في المستقبل من أن تصبح أرضا فلسطينية إضافية، سيكون بوسع سكانها أن يقرروا إذا كانوا سيتحدون مع غزة. وكبديل، يمكن للضفة الغربية أن تنضم إلى إسرائيل في تسوية كونفدرالية أو غيرها، بل وأن تكون جزءا من الأردن.[٢٦]

خطأ إسرائيل أنها لم تفهم أن غزة أصبحت بحكم الأمر الواقع دولة مستقلة بكل معنى الكلمة. فحماس ليست منظمة إرهابية كالقاعدة، بل حركة انتخبت بشكل ديمقراطي، تمثل بإخلاص السكان ومدعومة منهم. لولا ذلك، لما كانت تنجح في أن تجند كل المقدرات الوطنية لغزة لبناء ترسانة عسكرية على هذا القدر من الإثارة وشبكة أنفاق على هذا القدر من التهديد.[٢٧] بل وصل الأمر بأقطاب اليسار أمثال يوسي بيلين لتبني فكرة التوصل لاتفاق مع حماس، وإن طالبوا بالتنسيق مع أبو مازن في ذلك.[٢٨] وخلاصة ذلك أن فكرة أن تكون غزة مركز المبادرات الجديدة عادت للنقاش على أساس «غزة أولاً».[٢٩]

الخوف من التحولات الإقليمية ومن الميل الدولي للتدخل

خامساً، الخوف من التحولات الإقليمية والميل الدولي للتدخل. ورغم أن إسرائيل تدرك بأن التحولات الآنية تعني انشغال العالم عنها، إلا أنه ثمة خوف من الميل الدولي المتزايد للتدخل وإن بوهن وضعف. لذا فإن الأفضل لإسرائيل أن تجد حلاً وتفرضه قبل أن يأتي الطوفان من الخارج. قيل مثلاً إن نتنياهو يعتزم الترويج لفكرة «السلام الإقليمي» للتهرب من الضغوط بشأن الاستيطان والسلام معتبراً أنه بذلك سيتمكن من صد ضغوط دولية بشأن تعنته في الموضوع الفلسطيني. ويتوقع نتنياهو أنه ستتم ممارسة ضغوط عليه في القريب، بشأن الاستيطان والدولة الفلسطينية، ويعتبر أنه في حال أظهر تأييداً لفكرة «السلام الإقليمي» مع دول عربية، فإنه سينجح في تبديد أو صد ضغوط كهذه.

عليه فإسرائيل ملزمة بتقديم جزرة للفلسطينيين. هذه الجزرة هي خطة سياسية جديدة للانتشار على طول جدار الفصل للانطواء داخل الكتل الاستيطانية، للانفصال عن الفلسطينيين. «من الجدير والواجب أن نعرض على الفلسطينيين الدخول في مفاوضات على هذه الخطوط الهيكلية، التي يعرفونها؛ وإذا ما رفضوا، فإن إسرائيل ملزمة بأن تتحرك بنفسها نحو حل».[٣٠]

ويقترح البعض أنه توجد إمكانية لقيادة خطوة لإنهاء الاحتلال من خلال ضم مناطق

«ج» ومنـــح حق الاقترا ع للأقلية الفلســـطينية التي تعيش في هذه المناطق.[٣١] ورشـــح أن «الإدارة المدنية» للاحتلال الإســـرائيلي بلورت خطة، بإيعـــاز من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تقضي بتســـليم السلطة الفلســـطينية ٤٠ ألف دونم في المنطقة «ج» في الضفة الغربية، وتعادل ١,٦٪ من مساحة هذه المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة، وذلك مقابل تهدئة الوضع الأمني وإنهاء الهبة الفلســـطينية واعتراف أميركي بحق إسرائيل في البناء في الكتل الاســـتيطانية. ووفق الخطة فإن «الانســـحاب الأعمق» ســـيتم في مدينة الخليل، والانســـحاب الآخر قرب مدينة طولكرم. وهي أخبار نفى نتنياهو أن تكون جدية، مركزاً أن اي انسحاب إسرائيلي يجب أن يضمن بقاء الجيش في غور الأردن.

والخلاصة أن البعض استشـــعر الخطر في أن تجد إســـرائيل نفســـها- في حال لم تبادر- ملزمة على حل لا ترغبه[٣٢] أو أن تغرق في دولة فلسطينية بين النهر والبحر.[٣٣]

الموقف الفلسطيني

تجسدت النجاحات الفلسطينية في توقيع اتفاقيات مع دول مثل الفاتيكان، وفي تصويت البرلمان اليوناني على الاعـتراف بالدولة الفلسطينية، وفـي التصويت الفعلي ضمن بعض اللجان التابعة للأمم المتحدة.

واصل الفلسطينيون خلال العام ٢٠١٥ جهودهم الدبلوماسية التي ارتكزت على مواصلة الضغـــط للحصـــول على المزيد من العضويـــات في المنظمات الدوليـــة. حيث وصل تعداد المواثيق والمنظمات الدولية التي انضمت لها دولة فلسطين إلى ٤١ ميثاقاً ومنظمة دولية.

ونجحوا نســـبياً في بعض الخطوات مثل رفع علم فلســـطين في الأمم المتحدة. ويرى براك لبيد أنه رغم المسرحية الهزلية للعلم المرفرف يجب عدم الاستخفاف بأهمية هذا الحدث الرمزي بالنســـبة للفلسطينيين. حتى لو لم تنشـــأ دولة مستقلة في المســـتقبل القريب، فقد استطا ع الفلسطينيون القول لأنفسهم للحظة «نحن موجودون على الخارطة وسنبقى عليها».[٣٤]

وتجســـدت النجاحات الفلســـطينية في توقيع اتفاقيات مع دول مثـــل الفاتيكان، وفي تصويت البرلمان اليوناني على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وفي التصويت الفعلي ضمن بعض اللجان التابعة للأمم المتحدة.

بيـــد أن الهجوم الفلســـطيني الأكثر حدة كان في محاولة طرد إســـرائيل من الاتحاد الدولـــي لكرة القـــدم «الفيفا». حيث نجح الطلب الفلســـطيني بالتهديد بإشـــهار البطاقة الحمراء في وجه إســـرائيل في أهم مؤسســـة رياضية عالمية. وأمام تدخلات الوســـاطة، فقد تبنى كونجرس الفيفا مقترحاً بتشـــكيل لجنة لمراقبة حل مشاكل حرية الحركة للاعبين الفلســـطينيين وأندية المســـتوطنات العنصرية. ومقابل الموافقة على القرار كانت فلسطين أعلنت تعليق مطلب تجميد عضوية إسرائيل في الفيفا انتظارا لنتائج عمل اللجان.

واعتبر نتنياهو ما يقوم به الفلســـطينيون اســـتفزازاً «ينضم إلـــى الخطوات الأحادية

التي يقوم بها الفلســطينيون في مؤسســات دولية أخرى. وطالما يقوم الفلسطينيون بهذه الخطــوات، إنهم يبعدون الســلام أكثر بدلا من تقريبه. وبينما تدعو الأســرة الدولية إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الطرفين، يرد عليها الفلسطينيون مرة أخرى بمحاولة اتخاذ خطوات أحادية تمس بالقدرة على دفع التسوية في لمنطقة».

على مســتوى الموقف الفلسطيني الرســمي، فقد تبني المجلس المركزي لمنظمة التحرير سلســلة قرارات في جلسته في شــهر آذار(٢٠١٥) طالبت بوقف التنسيق الأمني وإعادة النظر في العلاقة مع إســرائيل. وتطور الموقف الفلســطيني باتجاه المطالبة بحماية دولية وتوفير حاضنة دولية لعملية السلام.

وارتكز الموقف الفلســطيني الجديد على وجوب أن يطرح المجتمع الدولي مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي يحدد مبادئ الحل النهائي، أي إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والقدس الشــرقية عاصمة لها، وحل قضايا الوضع النهائي وعلى رأســها قضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة (١٩٤) والإفراج عن الأســرى، وتحديد ســقف زمني لتحقيق ذلك يتم من خلال وقف شامل وكلي للاستيطان، ويفرج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو، وتحترم الحكومة الإسرائيلية ما تترتب عليها من التزامات ناتجة عن الاتفاقات الموقعة.

وتطور الموقف الفلسطيني باتجاه المطالبة بحماية دولية وتوفير حاضنة دولية لعملية السلام.

واعتبرت إســرائيل أن كل الإشارات السابقة تشير إلى انتفاضة دبلوماسية. من جهة أخرى يعتبر كورتس وشــير أنّ سياســة تدويل الصراع من قبل منظمة التحرير والسلطة وحملــة المقاطعة الدوليّة من قبل المجتمع المدني هما أخطر ما يهدد الوضعية السياســية لإسرائيل، وعليه يرى الباحثان أنه يجب أن تمنح أولويّة لوقف هذا النزف واستعادة زمام المبادرة واستدراج القيادة الفلسطينية مجددا إلى المفاوضات الثنائية.[٣٥]

٤ . جهود كيري: ربع الساعة الأخير

بعد فشــل كيري في عام ٢٠١٤ في إقناع نتنياهو بإطلاق ســراح الدفعة الرابعة من الأسرى، تراجع الدور الأميركي بشكل كبير، خاصة مع التوتر الذي قيل إنه شاب العلاقة بين واشــنطن وتل أبيب. وارتكزت الجهود الأميركية بعد ذلك على التحذير من فشل عملية السلام واللجوء إلى خيار الدولة الواحدة. ويمكن الجزم بأن كيري كان أكثر من تحدث في الأمر من باب الدفاع عن مصالح إسرائيل الحيوية. فقد حذر كيري مراراً من مغبة انهيار السلطة وانتقد أداء نتنياهو وسياسته، وقال إن إسرائيل لا تعرف كيف تدير الصراع مع الفلسطينيين ولا تعرف ما الحل الذي تريده، وفي ظل السياسات التي تنتهجها، ستصبح

دولة ثنائية القومية تصعب إدارتها.[٣٦] وذكر كيري في المقابلة «أن الإسرائيليين لا يملكون إجابة عن الأسئلة المهمة والمصيرية، واستمرار البناء في مستوطنات الضفة الغربية وهدم بيوت الفلسطينيين، الذين يشكلون الطرف الآخر لعملية السلام، ليس حلاً، حتى لو تظاهرت إسرائيل بذلك». وألمح لقلقه من أن تصبح دولة تحكم بنظام التمييز العنصري (أبرتهايد). وأبلغ أوباما الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في كانون الأول(٢٠١٥) في لقاء جمعهما في واشنطن إنه في الوضع الحالي لم يتبق للولايات المتحدة أدوات لمواجهة محاولات عزل إسرائيل في العالم، نظرا لأن كيري «عاد بدون أن يتلقى أجوبة»، لأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تتعهد بأي شيء. والولايات المتحدة باتت تجد صعوبة في الدفاع عن إسرائيل في المؤسسات الدولية. ووفق مصادر إسرائيلية فإن القلق الذي انتاب ريفلين هو أن أوباما ضمناً قال له بأن واشنطن لا تتعهد باستخدام الفيتو دائماً لحماية إسرائيل من القرارات الأممية. وهاجم مارتن انديك نتنياهو متسائلاً: لماذا يوافق على التفاوض مع «حماس» ولا يوافق على التفاوض مع أبو مازن؟

اقتصر التدخل الدولي في التصريحات والبيانات المنددة بما يجري على الأرض والمطالبة بعدم التصعيد.

رغم ذلك، شهد العام سلسلة من اللقاءات بين الطرف الأميركي والطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. بعضها جرى في واشنطن خاصة وبعضها الآخر في عمان، والثالث خلال زيارة كيري اليتيمة لفلسطين وإسرائيل في شهر تشرين الثاني.

وكان كيري التقي بالرئيس عباس في عمان يوم ٢٤ تشرين الأول، وطلب منه أن يعمل على تهدئة الوضع في الضفة الغربية، فرد الرئيس بطلب أفق سياسي لإنهاء الاحتلال ولجنة تحقيق دولية وحماية دولية ووقف الممارسات الإسرائيلية، مؤكداً على أن مسببات ما يحدث على الأرض هو استمرار الاحتلال وما ينتج عنه.

ودار الحديث عن أن نتنياهو خلال زيارته لواشنطن حمل معه سلسلة من الخطوات بلورها يؤاف مردخاي منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورونى نوما قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، تشمل تقليص الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة، كرفع الحواجز وتسهيل الحركة، بالإضافة إلى خطوات لتحسين الوضع الاقتصادي والمصادقة على مشاريع في مجال الخدمات التي يحتاجها الفلسطينيون، والتصديق على مخططات هيكلية في المناطق (ج). وقال روب مالي مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي : إن أوباما توصل إلى نتيجة أنه في الزمن المتبقي له في البيت الأبيض فإن الإسرائيليين والفلسطينيين لن يستطيعوا التوصل إلى اتفاق سلام، وهناك شك بإمكانية تجديد المفاوضات المباشرة بشأن الحل الدائم.

وأبلغ نتنياهو كيري خلال اللقاء أن «إسرائيل لم ولن تجمد الاستيطان، وإذا أراد

المجتمع الدولي أن نمنح الفلسطينيين تراخيص بناء فنحن نريد من المجتمع الدولي اعترافا بحقنا بالبناء في الكتل الاستيطانية». وطلب نتنياهو اعترافا أميركيا بالبناء الاستيطاني ضمن الكتل الاستيطانية والمستوطنات الكبرى مقابل رزمة من الخطوات «التسهيلات» التي تخطط إسرائيل لتنفيذها في الضفة الغربية. وربط خلال الاجتماع تغيير الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الضفة الغربية بعودة الهدوء إلى سابق عهده حسب وصفه.

وطلب كيري وطاقمه من نتنياهو أن تقوم إسرائيل بخطوات تظهر التزامها بإقامة الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، ومن بين هذه الخطوات زيادة صلاحيات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتحديدا في مناطق «ج» التي تقع تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية الكاملة. وبدا واضحاً أن نتنياهو يحاول أن ينتزع من الإدارة الأميركية تفاهمات بشأن حق إسرائيل في الكتل الاستيطانية تكون ملزمة لأي إدارة أميركية قادمة على غرار التعهدات التي حصل عليها شارون من جورج بوش خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وفك الارتباط مع غزة والقاضية عبر تعهد خطي بأن الحدود الدائمة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة تأخذ بالحسبان التغيرات على أرض الواقع ووجود مراكز سكانية إسرائيلية– أي الكتل الاستيطانية في الضفة.

أمام فشلها المريع في فرض أي رؤية على إسرائيل، أعلنت اللجنة الرباعية الدولية أنها لن تعيّن مبعوثا لها في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل خلفا للمبعوث السابق للجنة الرباعية توني بلير.

وبعد اللقاء قال كيري إنه لم يسمع مطلقاً الرئيس محمود عباس يتكلم بمثل «هذا اليأس» عن شعور الفلسطينيين بعدم وجود أمل، محذراً من أن السلطة معرضة للانهيار. ونبه كيري إلى أنه يجب على معارضي حل الدولتين أن يدركوا أن حل الدولة الواحدة يعني نهاية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

ورفعت الإدارة الأميركية الراية البيضاء وأعلنت عن فشل جهودها في تحقيق السلام بين الطرفين. حيث قال البيت الأبيض إن هدف حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن يتحقق على الأرجح خلال الشهور الأخيرة للرئيس باراك أوباما في السلطة. وقال نائب مستشارة الأمن القومي الأميركي، بين رودس: «إن الرئيس أوباما يشعر بخيبة أمل من عدم تمكنه من دفع الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وإن أوباما يفكر في إلقاء خطاب يعبر فيه عن رؤيته بالنسبة للحل المنشود».

٥. مبادرات دولية بلا نتائج

اقتصر التدخل الدولي في التصريحات والبيانات المندة بما يجري على الأرض والمطالبة بعدم التصعيد. وأمام فشلها المريع في فرض أي رؤية على إسرائيل، أعلنت اللجنة الرباعية الدولية أنها لن تعيّن مبعوثا لها في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل خلفا

للمبعوث السابق للجنة الرباعية توني بلير. وأبقت الرباعية على المكتب مفتوحاً دون وجود ممثل، وقالت إن تركيز عمل الرباعية سيكون على التطوير الاقتصادي والمؤسساتي على الأرض. وأعلنت أنه لا أفق سياسيًا ملموسًا على المدى المنظور بعد عام على انهيار المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين.

«مجموعة دعم دولية»

تضم المبادرات الدولية التي انطلقت أو تم الحديث عنها التالي:

أولاً، الحراك الأوروبي، دعت وزيرة الخارجية الأوروبية فديريكا موغيريني خلال افتتاح مؤتمر المانحين في أيار إلى استئناف مفاوضات السلام: الوضع على الأرض لا يُحتمل. وقالت إنه في غياب أي عملية سياسية ومع انسداد الأفق لا يمكننا توقع أي شيء آخر سوى مزيد من العنف. وشككت الإجراءات الأوروبية على منتجات المستوطنات ناقوس خطر بالنسبة لنتنياهو الذي بات يدرك بأن أوروبا جاهزة للضغط عليه أكثر من أجل التدخل في عملية السلام.

وقالت فديريكا موغيريني، إنها تعتزم زيادة تدخل الاتحاد في محاولة إعادة تحريك المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. ويدرس الاتحاد الأوروبي فكرة إنشاء «مجموعة دعم دولية لتحريك عملية السلام». وتضمنت مسودة اقتراح بهذا الشأن انتقادات حادة لتجميد عملية السلام وللبناء في المستوطنات، والعمليات التي تقوم بها إسرائيل في مناطق «ج» في الضفة الغربية. وقال بيان صادر عن خارجية الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد يدرس فكرة إنشاء «مجموعة دعم دولية» لتحريك عملية السلام تكون إطارا أوسع من الرباعية الدولية، بحيث تضم دولا عربية وأوروبية. ووفقا للبيان الذي صدر عن مجلس وزراء الخارجية الأوروبيين، الذي عقد في بروكسل، فإن «إنشاء مجموعة دعم دولية وسيلة ممكنة للمساهمة في استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

مبادرة قبرصية

ثانياً، ما رشح عن وجود مبادرة قبرصية، حيث طرح الرئيس القبرصي، نيكوس أناستاسياديس، على نتنياهو خلال زيارة الأخير لقبرص، مبادرة تقضي بدعوته والرئيس الفلسطيني لإلقاء خطاب، كل على حدة، في أحد الاجتماعات الدورية لرؤساء الاتحاد في بروكسل. وهاتف أناستاسياديس الرئيس عباس بهذا الخصوص. وطرح الرئيس القبرصي مبادرته على عدة قيادات أوروبية ومنهم رئيس الاتحاد الأوروبي، دونالد توسك، الذي كان يتولى رئاسة الحكومة البولندية ويعتبر مقربا من نتنياهو، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فديريكا موغيريني، بيد أن المبادرة لم تر النور مثل الكثير من المبادرات الأوروبية.

مبادرة نيوزلندية

ثالثاً، تم الحديث عن وجود مبادرة نيوزلندية للحل، حيث أعلنت نيوزلندا – العضو غير الدائم في مجلس الأمن– نيتها تقديم مشـــروع قرار لمجلس الأمن الدولي بهدف استئناف المفاوضات الإســـرائيلية – الفلسطينية، شريطة أن تجمد إسرائيل الاستيطان وأن يوقف الجانب الفلســـطيني خطواته بالتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد ممارســـات الاحتلال الإســـرائيلي.[٣٧] وصرح نتنياهو في ٢٠١٦/١٠/٢٨ عن رفضه للمقترح قبل أن يعرض رسميا، كما دعا رئيس مجلس الأمن القومي يوسي كوهن ســـفير نيوزلندا في إسرائيل إلى لقاء، أعلمه خلاله أن إسرائيل غير مستعدة لأي خطوات سياســـية تدفع فيها ثمنا لأفكار تذهب أدراج الرياح.[٣٨] وعممت مندوب نيوزلندا في تشـــرين الأول مشـــروع قرار على أعضاء مجلس الأمن الدولي يهدف إلى إعادة تنشـــيط مفاوضات السلام بين إســـرائيل والفلسطينيين. ويدعو مشروع القرار إســـرائيل إلى وقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، والفلسطينيين إلى الامتناع عن إحالة قضايا للمحكمة الجنائية الدولية. ويطلب المشـــروع من الطرفين تفادي الأعمال الاســـتفزازية وعدم التشكيك في نزاهة أو التزام الطرف الآخر، ودعا الرباعية الدولية ورعاة المبادرة العربية للســـلام ومجلس الأمن إلى مساعدة الطرفين الإســـرائيلي والفلســـطيني في العودة إلـــى المفاوضات. ووصف مندوب إســـرائيل مشروع القرار بأنه هدام.

تظل المبادرة الفرنسية أهم ما تم طرحه وتداوله خلال العام، وتقوم فكرتها الأساسية على استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تحت رعاية دولية ووفق جدول زمني محدد.

لكن، تظل المبادرة الفرنســـية أهم ما تم طرحه وتداوله خلال العام. فالمبادرة الفرنسية التي لم تر النور، أهم محاولة دولية لتحريك المياه الراكدة. فقد ســـعت فرنســـا إلى إطلاق مبادرة في مجلس الأمن الدولي لاســـتصدار قرار تحدد فيه أطر اتفاق سلام محتمل بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان الفيتو الأميركي قد أجهض مشروع قرار قدمه الفلسطينيون في كانون الأول ٢٠١٤ حصل على دعم فرنســـي وينص على التوصل إلى اتفاق ســـلام خلال ١٢ شـــهرا، وعلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة قبل نهاية ٢٠١٧. وعبرت فرنسا بعدها عن رغبتها في تقديم مشروع قرار يحظى بموافقة الجميع خاصة مع فشل الجهود الأميركية التي قادها كيري. وساد اعتقاد في الدوائر الفرنسية أن ما بدا تراجعاً في مواقف واشـــنطن بشأن تأييد إســـرائيل بعد غضب الأولى من إفشال نتنياهو لجهود كيري، قد يفتح نافذة يمكن استغلالها في تمرير قرار جديد.

اعتبرت إسرائيل المبادرة الفرنسية نوعاً من الإملاءات الدولية المرفوضة.

فقـــد قام وزير الخارجية الفرنســـي فابيـــوس بجولة في المنطقة في حزيران لتســـويق مشـــروع القرار الفرنســـي. و اســـتهل وزير الخارجية الفرنســـي لـــوران فابيوس جولته الدبلوماسية في الشرق الأوسط في حزيران بانتقاد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلســـطينية المحتلة والذي اعتبره ســـبباً في تراجع الآمال المعقـــودة حول حل الدولتين

في إطار عملية السـلام بين إسرائيل والفلسـطينيين. وعرض فابيوس الفكرة الأساسية لمشروعه بقوله «الفكرة ليست أن نصنع السلام لكن أن ندفع هذه الأطراف نفسها لتصنع السـلام». وأضاف أن «ضمان أمن إسرائيل هو شـيء مهم جداً، ولكن أيضا الاعتراف بحقوق الشـعب الفلسطيني، فلا سلام بدون عدالة. وعندما يزداد الاستيطان يتراجع حل الدولتين».

وقـال الرئيس الفرنسـي هولاند: اقترحنـا وضع إطار عمل لمجموعة دولية تسـاعد في الإعداد لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وتقوم الفكرة الأساسية للمشروع الفرنسي على استئناف المفاوضات الفلسـطينية الإسرائيلية تحت رعاية دولية ووفق جدول زمني محدد. ويدعو مشروع القرار إلى إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ مع حصول عمليات تبادل بين الطرفين للأراضي. ويجب أن تحدد المفاوضات خطة «تضمن أمن إسـرائيل وفلسـطين عبر مراقبة فعالة للحدود ومن شأنها أن تعيق قيام الإرهاب وإدخال الأسـلحة». ويشير مشروع القرار إلى انسـحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. كما يدعو إلى «احترام سيادة دولة فلسطين المنزوعة السلاح، بما في ذلك الإعلان عن انسـحاب على مراحل وكامل للجيش الإسـرائيلي خلال فترة انتقالية متفق عليها». وبالنسبة لمسـألة اللاجئين الفلسطينيين، يطالب مشروع القرار بحل عادل ومتوازن وواقعي يرتكز على آلية التعويض. ويعتبر المشروع أن القدس لا بد أن تكون عاصمة للدولتين.

لكن، أمـام الرفض الإسرائيلي، وتراجع ما بدا لوهلة دعما أميركيا، ورفض ميركل وكاميرون تبنيها، فـإن فابيوس وهـولانـد أدركـا أن ثمة فيتو ينتظر في قاعة مجلس الأمن، ما دفع لتراجعهما.

واعتبرت إسرائيل المبادرة الفرنسية نوعاً من الإملاءات الدولية المرفوضة. وقال نتنياهو في بداية الاجتماع الأسـبوعي لحكومته: «الطريقـة الوحيدة للوصول إلى اتفاق هي عبر المفاوضات الثنائية (بين إسـرائيل والفلسطينيين)، وسـنرفض بقوة أي محاولات لفرض إملاءات دولية علينا». وكرر نتنياهو أمام فابيوس: إن «سـلاماً لا ترسخه إجراءات أمنية على الأرض تتيح لإسرائيل الدفاع عن نفسها لن يصمد ولن نوافق عليه».[٣٩]

ولكن، أمام الرفض الإسرائيلي، وتراجع ما بدا لوهلة دعما أميركيا للمبادرة الفرنسية، ورفـض ميركل وكاميرون تبنيها، فإن فابيوس وهولاند أدركا أن ثمة فيتو ينتظر في قاعة مجلس الأمن، مما دفع لتراجعهما.

وبخلاصة سريعة فإن أوروبا ومبادراتها المختلفة تنشط في ظل توقف الحراك الأميركي وتراجعه، لكنها لا تقوى على الاسـتمرار في ظل تراجع أميركا أيضاً عن دعم أي مبادرة أوروبية، وهذا ما حصل مع مجمل المبادرات ومحاولات التدخل الأوروبية خلال العام.

٦ . إسرائيل والهبة الفلسطينية

اندلعت الهبة في تراكم بطيء ولكن ثابت من الأحداث منذ بداية العام خاصة مع ازدياد عربدة المستوطنين وحالات الحرق والقتل ومهاجمة القرى التي عززت الشعور الفلسطيني بلا جدوى الهدوء الميداني، كما بضرورة الخروج للتعبير عن الغضب من نظام الفصل العنصري التدريجي الذي تطبقه حكومة الاحتلال على الأرض. ومع غياب الأفق السياسي وتصارع وتيرة الاعتداءات من قبل الجيش والمستوطنين، فقد صارت الحوادث المتفرقة التي شهدها العام الماضي ٢٠١٤ وبدايات العام ٢٠١٥ نمطاً متكرراً متسارع الوتيرة.

ورغم الاختلاف الفلسطيني على تسميتها ما بين انتفاضة وهبة، فالمؤكد أنها باتت موجودة، وصار الحديث عن الانتفاضة جزءاً أساسياً في الحديث عن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥. فالعقد الهادئ في الضفة الغربية انتهى، والتدهور تسارع وتحول إلى تهديد حقيقي.[٤٠]

لقد تصاعدت عربدة المستوطنين خلال العام ٢٠١٥ بطريقة غير مسبوقة.[٤١] ولم يقتصر الأمر على مصادرات للأراضي ورشق للحجارة ومداهمة مركبات واعتداءات على المزروعات والأشجار وحرقها، بل وصل إلى حرق بيوت بساكنيها كما حدث مع عائلة دوابشة في قرية دوما. شكلت حادثة دوما صدمة شديدة للوعي الشعبي والرسمي الفلسطيني كشف مدى اللامبالاة التي تتصرف وفقها الحكومة الإسرائيلية مع عربدة قطعان المستوطنين. ولما لم يكن الفلسطينيون بحاجة لدليل حول هذه اللامبالاة فإن حادثة دوما دللت على أن الوضع الميداني وصل حداً لا يمكن السكوت عنه.

مع التصعيد السياسي الذي تبنته القيادة الفلسطينية، وفشل كل الجهود لاحتواء انهيار عملية السلام، فإن الحوادث المتفرقة التي انتشرت في الضفة الغربية والقدس أخذت زخما جديدا.

ففي ليلة ٣٠ تموز، قام مستوطنون بإحراق منزل لعائلة دوابشة في قرية دوما، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة من أفرادها، هم علي دوابشة البالغ من العمر ١٨ شهراً، ووالداه سعد وريهام، وإصابة الطفل أحمد دوابشة البالغ ٤ سنوات بحروق بالغة. الصور المؤلمة التي تناقلتها وكالات الأنباء عن حادثة الحرق تذكر بصور حرق الفتى محمد أبو خضير في العام ٢٠١٤، وشكلت القشة التي قسمت ظهر البعير.

ومع التصعيد السياسي الذي تبنته القيادة الفلسطينية، وفشل كل الجهود لاحتواء انهيار عملية السلام، فإن الحوادث المتفرقة التي انتشرت في الضفة الغربية والقدس أخذت زخماً جديداً بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة في ٣٠ أيلول، حيث دلل الخطاب على مستوى عال من اليأس الفلسطيني من أي فرصة للتحاور مع الإسرائيليين. وخرج مباشرة مع انتهاء الخطاب الآلاف من الفلسطينيين إلى المحاور في حزمة والبالوع وزعترة وفي جنوب الضفة للاشتباك بالحجارة مع قوات الاحتلال في مشهد ظل يتكرر بشكل يومي على كل الحواجز في الضفة الغربية. وسرعان ما انتشرت عمليات

الطعن والدهس شـــبه اليومية على المفترقات وفي القدس المحتلة ما أوقع خسائر ملحوظة في صفوف المســـتوطنين والجيش. لقد باتت عمليات الطعن مشـــهدا متكررا مثيرا للفزع في نفوس المســـتوطنين في القدس، وفي الأماكن العامة، وقد تعاملت ســـلطات الاحتلال مع الظاهرة بهوس ووحشية عبرت عن نفسها على شكل إعدامات ميدانية طالت مواطنين عزلا لمجرد الاشـــتباه بحملهم لسكاكين أو أدوات حادة. أما حوادث الدهس المتكررة على الحواجز المختلفة في الضفة الغربية وفي شـــوارع القدس فقد فاقمت من أزمة إســـرائيل في التعامل مع الوضع الميداني.

ولم تقتصـــر مثل هذه الحوادث على الضفة الغربية والقـــدس، بل امتدت لتطال المدن داخـــل الخط الأخضر، حيث وقعت العديد من عمليات الطعن وإطلاق النار داخل المدن ، كما امتدت المواجهات بين المواطنين والشـــرطة إلى التجمعات العربية الفلســـطينية داخل الخـــط الأخضر. وربما تظـــل العملية الأبرز عملية إطلاق النار في وســـط تل أبيب التي نفذها المواطن العربي من عارة محمد ملحم. وعلى إثر ذلك دعا عضو الكنيست عن حزب الليكود أمير أوحانا إلى تســـهيل منح تراخيص حمل الأسلحة النارية في إسرائيل. وقال أوحانا إن مثل هذه الخطوة من الممكن أن تعزز ضرورة أن يحمل كل إســـرائيلي سلاحاً لأي احتياط أو طارئ، ومنع إراقة مزيد من الدماء . وقالت تقارير إعلامية إسرائيلية، إن ارتفاعاً بنســـبة ٥٠٠٠٪ طرأ على عدد المتقدّمين للحصول على رخصة ســـلاح، بالإضافة إلى ارتفاع نســـبة الإســـرائيليين الذين يتوجّهون إلى مراكز التدرّب على الســـلاح بواقع ٥٠٪، وذلـــك في أعقاب إصدار وزير الأمن الداخلي الإســـرائيلي، غلعـــاد إردان، قراراً بتخفيف القيود على عملية الحصول على تصريح لحيازة سلاح. ونقلت صحيفة ‹هآرتس› عن مسؤول في وزارة الأمن الداخلي قوله: إنه وخلال أسبوعين، ارتفع عدد الطلبات لحيازة الســـلاح، من ١٥٠ طلباً في اليوم، إلى ٨٠٠٠ طلب خلال الأسبوعين الأخيرين، وتحديداً بعد تصريح الوزير إردان.

تـواصـلـت خـلال الـعـام ٢٠١٥ الهجمات العنصرية لجماعة «تدفيع الثمن» ضد المقدسات، وتكثفت بشكل واضح مع تصاعد لهيب الهبة الشعبية.

٦.١ الوضع الميداني في الضفة الغربية

استشـــهد خلال العـــام ٢٠١٥ خلال المواجهـــات مع الجيش الإســـرائيلي واعتداءات الجيش والمستوطنين على الفلسطينيين ١٧٠ مواطناً، وأصيب نحو ١٥٣٧٧ آخرين. ووفق تقرير نشره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) فإنه في المقابل قُتل ٢٦ إســـرائيليا في هجمات واشتباكات مع الفلســـطينيين خلال العام نفسه. ومن مجمل الشـــهداء الفلسطينيين الذين ارتقوا خلال العام ٢٠١٥ فإن نحو ٨٣٪ منهم ، أي (١٤١) شـــهيداً، ارتقوا منذ الهبة الشـــعبية في تشـــرين الأول. فيما قتل منـــذ الهبة ٢٢ جندياً

ومســـتوطناً إســـرائيلياً من مجمل ٢٦ قتلوا منذ بداية العام. ويذكر التقرير أن ٦٣٪ من الشهداء الفلســـطينيين خلال الهبة هم من منفذي العمليات أو من المنفذين المزعومين لها وفق الرواية الإســـرائيلية. غير أن تقريراً لوزارة الصحة الفلســـطينية ذكر أن عدد شهداء الهبة منذ مطلع تشـــرين الأول ١٤٢ بزيادة شـــهيد عن ما ذكره تقرير أوتشـــا. ومن بين الشهداء وفق تقرير وزارة الصحة ٢٧ طفلاً و٧ سيدات.

وأشار تقرير (أوتشا) إلى انه سجل ١٥٣٧٧ إصابة فلسطينية و٣٥٠ إصابة إسرائيلية خلال العام. وذكر التقرير أنه «تم تسجيل أكثر من ٩٠٪ من الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشـــرقية، وكانت الغالبية العظمى أثناء التظاهرات والاشتباكات. ونجمت ٥٦٪ من الإصابات جراء استنشـــاق الغاز المســـيل للدموع التي استدعت التدخل الطبـــي و٢٥٪ من الرصاص المطاطي (أو الرصـــاص المغلف بالمطاط) و١٤٪ من الذخيرة الحية، أما باقي الإصابات فقد نجمت جراء الاعتداء الجسدي وغيرها من الوسائل».

كما ذكر التقرير أن الســـلطات الإسرائيلية قامت بهدم ٥٣٩ مبنى يمتلكها فلسطينيون فـــي أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشـــرقية، خلال العـــام ٢٠١٥، ما أدى إلى تهجيـــر ٧٤٢ فلســـطينياً، وأثر على ٢٦٠٠ شـــخص إضافي. من بين تلـــك المباني هناك ٩ عمليات هدم عقابية لمنازل عائلات فلســـطينيين ومنازل مجاورة لها لمشـــتبه بهم بتنفيذ هجمات ضد إسرائيليين. أما الغالبية العظمى فقد تم تدميرها لزعم السلطات الإسرائيلية بعدم حصول أصحابها على التراخيص اللازمة.

وتواصلت خلال العام ٢٠١٥ الهجمات العنصرية لجماعة «تدفيع الثمن» ضد المقدسات، وتكثفت بشـــكل واضح مع تصاعد لهيب الهبة الشـــعبية. وكان بنتسي غوبشطين رئيس تنظيم «لهافا» العنصري، دعا إلى حظر احتفالات عيد الميلاد، واصفا العرب المســـيحيين بمصاصي الدماء داعيا لطردهم من البلاد. واســـتنكر غوبشـــطين ما أســـماه تســـاهل الحكومة مع نشاطات الكنيسة، وما أسماه فقدان الأمن الروحي، واصفاً الكنيسة بالعدو الفتاك للشعب اليهودي منذ مئات السنين. الخلاصة المهمة وفق أفيعاد كلاينبرغ أن حرق الكنائس بات نهجاً وليس مجرد تجاوزات.[٤٢]

ومـــع نهاية العـــام ٢٠١٥ وبداية العام ٢٠١٦، قام الجيش بإجراء تغيير في انتشـــار قواته في الضفة الغربية شـــمل إعادة تفعيل مواقع وحواجز سبق تركها في الماضي مثل موقع «شـــدما» بالقرب من بلدة بيت ســـاحور، في محافظة بيت لحم، الذي تم هجره في ٢٠٠٦. كما شمل ذلك نشر الحواجز ونقاط المراقبة العسكرية على الطرق الرئيسة الرابطة بين المدن والمحافظات الفلســـطينية، وعلى مفترقات الشـــوارع المؤدية إلى المســـتوطنات الإســـرائيلية، وزيادة انتشـــار القوات الخاصة. وأنشـــئت عدة أبراج للمراقبة في منطقة

شمال الضفة، خاصة في محيط نابلس، وقالت مصادر أن الجيش ينوي إقامة عدة مواقع جديدة للحراسة في مختلف أنحاء الضفة. وأصدار رئيس الأركان غادي أيزنكوف قراراً يقضي بإضافة ٤ فصائل إلى القوات في الضفة في كانون الثاني ٢٠١٦ .[٤٣]

ولجأت إسرائيل إلى وسيلة احتجاز جثث الشهداء لمواجهة توسع رقعة المواجهات وحدتها يوماً بعد آخر، حيث كانت ترفض تسليم الجثث إلا بعد مرور أشهر إلى أهالي الشهداء. المتاجرة بجثث الشهداء وفق تسفي برئيل، ابتكار إسرائيلي آخر لمواجهة الانتفاضة، لكنه مثل عشرات الوسائل الأخرى لم ينجح.[٤٤]

٦.٢ الهبة في القدس: «المدينة ليست موحدة كما كنا نعتقد!»

أطلق البعض اسم هبة القدس أو انتفاضة القدس على ما يجري من مواجهات بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، نظراً لأن السبب الرئيس لاندلاع الأحداث يعود إلى الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق المدينة المقدسة وسكانها، خاصة ما يتعلق بالاستفزازات داخل الحرم الشريف والاعتداءات المتكررة والاقتحامات المتتابعة التي تقوم بها مجموعات المستوطنين وغلاة المتطرفين بحراسة الشرطة والجيش وبدعمهما. إلى جانب ذلك فمن المؤكد أن الهبة الحالية تركزت في الكثير من فعالياتها وردات الفعل التي قام بها فلسطينيون خاصة عمليات الطعن، في المدينة المقدسة، وحتى حين اندلعت المواجهات داخل الخط الأخضر وعلى تخوم قطاع غزة وفي بقية مناطق الضفة الغربية، فإن السبب المعلن لكل ذلك كان احتجاجاً على محاولة إسرائيل فرض التقسيم المكاني والزماني على الحرم الشريف.

كشفت الانتفاضة التي اندلعت في القدس حقيقة الوضع الميداني وعجز إسرائيل عن ردع الروح الوطنية والنضالية عند المقدسين المدافعين عن تواجدهم في المدينة، والمحتجين على كل إجراءات تهويدها والمساس بهويتها.

يتم في هذا الجزء من الفصل النظر إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية وهدفت إلى فرض تقسيم القدس وتهويدها. كما يرصد أبرز الهجمات والاقتحامات داخل الحرم، بجانب رصد تبعات الهبة على المدينة المقدسة.

قدر المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى أن نحو ١٤٠٦٤ مستوطناً وعنصراً احتلالياً اقتحموا ساحات المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٥، وبينت دراسة توثيقية للمركز أن أغلب هؤلاء من المستوطنين وأفراد الجماعات والمنظمات اليهودية الناشطة في شؤون اقتحام الأقصى وتسريع مخططات بناء الهيكل المزعوم. وتوزع المقتحمون على النحو التالي: نحو ١٢٢٥٦ مستوطناً ، نحو ١٠٥٦ عنصراً من مخابرات الاحتلال، نحو ٤٤٥ بلباس عسكري خاص ضمن برنامج جولات الإرشاد والاستكشاف العسكري، نحو ٣٠٧ من الضباط أو غيرهم من موظفي ما يسمى بسلطة الآثار الإسرائيلية.[٤٥]

وبلــغ عــدد الاقتحامات في العام الماضي عدداً قريبا مــن عددها هذا العام، إذ بلغت في العام ٢٠١٤ (١٤٩٥٢)، إلا أن هذا العام شــهد انخفاضاً ملموســاً في عدد الوزراء الإسرائيليين أو الشخصيات السياسية الإسرائيلية التي شاركت في الاقتحامات. وسجل التقرير أن الاقتحامات غالباً ما كانت تتصاعد خلال مواسم الأعياد اليهودية، حيث سجل شــهر أيلول أكبر عدد من المقتحمين (١٦٧٠ مقتحماً)، فيما سجل شهر نيسان الاقتحام الثاني ســنوياً (١٣٩٨ مقتحماً)، وتزامن الشــهران مع الأعياد اليهودية في موســميها الربيعي والصيفي.

الاكتشاف الإسرائيلي الساذج: مدينة القدس ليست موحدة.

مــن المؤكد أن الانتفاضة التي اندلعت في القدس كشــفت حقيقتين، تتمثل الأولى في حقيقــة الوضع الميداني في القدس وعجز إســرائيل عن ردع الــروح الوطنية والنضالية عند المقدســين المدافعين عن تواجدهم في المدينــة، والمحتجين على كل إجراءات تهويدها والمســاس بهويتها. فيما يتمثل الثاني في ما يبدو لوهلة أنه اكتشــاف إســرائيلي ساذج أن المدينة ليســت موحدة وأنها حقــاً مدينتان، وهي فعلاً مقســمة. فيما يتعلق بالحقيقة الأولى فإنه للمرة الأولى تتكثف الهجمات والاحتجاجات الفلســطينية في القدس أكثر من ســواها.[٤٦] فالأحياء المهملة وضعف الخدمات في المدينة والتمييز الصارخ بحق ســكانها كلّها قادت إلى شــعور المقدسيين بأنه لا يوجد لديهم ما يخسرونه. [٤٧] بالطبع في كل ذلك النقاش دائماً علينا أن نتذكر الوضع في الحرم والانتهاكات المتكررة التي تحدث له.[٤٨]

الاكتشاف الســاذج الثاني هو أن المدينة فعلاً ليست موحدة، وأن وهم القدس الموحدة انكشف أمام أعين الإسرائيليين،[٤٩] رغم محاولات ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي مع أقل قدر من السكان، إلا أن عدد العرب في المدينة قد ازداد بـ ٢٤ بالمئة، ومنذ أن تم ضم المدينة تجرى محاولات لتشجيع الهجرة اليهودية الايجابية إلى العاصمة، مع هجرة عربية سلبية، لكن هذا التوجه لم ينجح، والعرب اليوم يشكلون نحو ٤٠ بالمئة من سكان المدينة.» [٥٠]

وبات من السهل قراءة عناوين في الصحف الإسرائيلية من نوع: وهْــم «الــقــــدس المــوحــــــدة».. يــتــبــــدد؛ الانتفاضــة تجــبر نتنياهــو علــى تقســيــم الــقــدس؛ بيــبــي يقسّــــــم الــقــــــدس؛ يضللوننا بـ «القدس الموحــدة»!؛ حان الوقت لتحكم إسرائيل القدس حقاً.

شملت الإجــراءات الإسرائيلية تكثيف الحواجز وسحب الإقامات والاعــتــقــال والــمــنــع مــن دخــول المسجد الأقصى بجانب إطلاق النار والاعتقال وتكثيف إجراءات التهويد.

وأمام ذلك، تعالت الأصوات التي تطالب بضرورة الرد بيد من حديد على ما يجري، مع محاولة تحســين ظروف الســكان. بيد أن اليد «القاسية» يجب أن تتقدم على كل شيء.[٥١] واقترح البعض البحث عن أفضل السبل لتوحيد المدينة فعلياً وليس تقسيمها كما يجري.[٥٢] فيما اقترح بعض آخر إخراج القرى الفلسطينية الـ ٢٨ خارج القدس.[٥٣]

وشــملت الإجراءات الإسرائيلية تكثيف الحواجز وسحب الإقامات والاعتقال والمنع من

دخول المسجد الأقصى بجانب إطلاق النار والاعتقال، كما شملت تكثيف إجراءات التهويد للشوارع والأحياء ومصادرة البيوت وتكثيف الاستيطان داخل المدينة.

مثلاً، قرر وزير الداخلية الإسرائيلي سيلفان شالوم سحب إقامة ١٩ مواطنا مقدسيا، بادعاء أنه كان لهم دور في تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وبالنتيجة سلب حقوق عائلاتهم أيضا. وعاود نتنياهو وطرح مسألة شطب إقامات المقدسيين القاطنين في الأحياء العربية التي بقيت خارج جدار الفصل، قائلاً، إنه ينوي زيارة هذه الأحياء للاطّلاع على مجريات الأمور عن قرب. وقال مكتب نتنياهو: إن ‹الفلسطينيين في الأحياء العربية خارج الجدار يستغلون الامتيازات التي تمنحهم إياها الإقامة الإسرائيلية، وفي ذات الوقت لا يقومون بواجباتهم». وتقدر جماعات حقوق الإنسان أن نحو ١٠٠ ألف– أو ثلث سكان القدس الفلسطينيين تقريباً– يعيشون خارج الجدار. ورشح وفق معطيات غير مؤكدة أن ٢٤ ألفاً من سكان القدس الشرقية حصلوا على الجنسية الإسرائيلية.

وقال مركز فلسطيني، إن بلدية القدس الغربية أقرّت مؤخراً، مشروع تغيير الأسماء العربية للشوارع والأحياء في شرق المدينة، واستبدالها بأخرى عبرية بلغ عددها ٨٠٠ اسم، في خطوة أثارت حفيظة المقدسيين، الذين أكدوا أنها تندرج ضمن مشروع تهويد وجه المدينة العربي والتاريخي. وأعلنت السلطات «المرابطين والمرابطات» و«طلاب مصاطب العلم» في الأقصى تنظيمين محظورين.[٥٤]

وذكر تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (اوتشا) إن هناك الآن ٣٨ عائقا في داخل مدينة القدس الشرقية، من بينها ١٧ حاجزا يتواجد أفراد الشرطة عليها، و٢٠ حاجزا إسمنتيا، إضافة إلى إغلاق شارع بالأتربة. وأوضح التقرير أن هذه الإجراءات تؤثر بشكل مباشر على ٩ أحياء فلسطينية يعيش فيها ١٣٨ ألف فلسطيني – ما يزيد عن ٤٥٪ من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين.

ورَشح أن إسرائيل تعتزم نشر مناقصة لبناء كنيس ضخم ومقبب في البلدة القديمة بارتفاع نحو ٢٣ متراً، على ست طبقات، منها اثنتان تحت الأرض وأربع فوقها بمساحة بناء إجمالية قدرها ١٤٠٠ متر مربع بدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية، وبتكلفة نحو ٥٠ مليون شيكل (١٣ مليون دولار). وتم رصد مبلغ ١٥٠ مليون شيكل (نحو ٤٠ مليون دولار) لتنفيذ مشاريع داخل الأسوار في المنطقة المحيطة بالمسجد العمري ضمن مخططات ترعاها ما يسمى بـ «الشركة لتطوير الحي اليهودي»، بدعم ورعاية كل من وزير البنى التحتية الإسرائيلي «يوآف جلانط»، ووزير القدس الإسرائيلي «زئيف إلكاين». حيث سيتم بناء محلات تجارية وتحسين البنى التحتية بمبلغ ٢٥ مليون شيكل، في حين ستصدر قريباً رخصة بناء لتنفيذ مشروع مصعدين في قلب الأرض، لربط حي الشرف بحي

المغاربة ومنطقة البراق، بهدف تكثيف الوجود اليهودي وتشجيع السياحة الأجنبية، وتسهيل الوصول إلى منطقة حائط البراق، وذلك بتكلفة نحو ٢٦ مليون شيكل (٧ ملايين دولار).[٥٥]

وشرعت سلطات الاحتلال بعمليات حفر واسعة لتنفيذ مخطط بناء مغطس (برك دينية) على أرضٍ ملاصقة لمستوطنة معاليه هزيتيم، المقامة في حي رأس العامود في القدس الشرقية المحتلة. وفي ذكرى احتلال المدينة تم الكشف عن تبني مجلس الوزراء لفكرة تنفيذ أكبر مخطط تهويدي ببناء مشروع الهيكل التوراتي قرب الأقصى يتضمن ٧ طوابق مساحتها ١٧ ألف متر مربع، على ٦ دونمات. وذلك ضمن خطة خمسية لتطوير القدس اقتصادياً في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ تستند إلى تفعيل محرِّكات النمو الاقتصادي لدعم المدينة، ويجري تخصيص الميزانيات اللازمة لها. وتم تشكيل فريق للإعداد لليوبيل الفضي (عام ٢٠١٧) لاحتلال المدينة.[٥٦]

وكانت الأحداث تفجرت من المسجد الأقصى بعد أن اتضح أن الحكومة الإسرائيلية، عبر الشرطة الإسرائيلية، تسعى إلى تقسيم المسجد زمانياً ومكانياً عبر منع المسلمين وبخاصة من هم دون سن الخمسين عاماً من دخول المسجد في فترة الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد بين صلاة الفجر والساعة الحادية عشرة، فضلا عن تقسيم ٦ من أصل ١٠ بوابات للمسجد الأقصى. وقدم عضو الكنيست بتسلئيل سمورتيتش، من حزب «البيت اليهودي»، مشروع قانون يقضي بالسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى تحت حجة حرية الصلاة لكل شخص في أي مكان وحقه في الوصول إلى مكان صلاته. وذكرت مصادر صحافية أن إسرائيل تعمل على تنفيذ قرار تقسيم المسجد الأقصى زمانيا على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي ملاحقة التواجد الديموغرافي الفلسطيني داخل المسجد الأقصى من خلال اعتقال واستهداف العلماء والخطباء وطلاب مصاطب العلم والمرابطات واعتبارهم ملاحقين من الأمن الإسرائيلي، والمرحلة الثانية تحديد مواعيد يومية إلزامية يُسمح فيها لليهود بدخول المسجد الأقصى، فيما يتم منع الفلسطينيين من دخوله في تلك الساعات، تماما كما حدث مع المسجد الإبراهيمي في الخليل.

بيد أن نتنياهو اعتبر أن الوضع القائم في الأقصى هو ما يجري بعد العام ٢٠٠٠ منذ زيارة شارون، ثم ذهب للقول إن إسرائيل وحدها تلتزم بالوضع القائم. قائلاً إن «إسرائيل ستسهر على حماية الأماكن المقدسة وستحمي الوضع القائم، وإسرائيل ليست المشكلة على جبل الهيكل، إنها الحل». وقال نتنياهو: إننا نحافظ على الوضع القائم ونحن الطرف الوحيد الذي يقوم بذلك، وسنواصل القيام بذلك بشكل يتحلى بالمسؤولية والجدية، ولم يحدث هناك أي تغيير في الوضع القائم. بل إن نتنياهو طالب الفلسطينيين والمملكة الأردنية أن يعلنوا أن الوضع القائم في المسجد الأقصى لم يتم اختراقه من قبل إسرائيل.

ورغم نجاح جهود الوساطة بالتوصل إلى اتفاق يقضي بتركيب كاميرات مراقبة داخل الحـرم تقوم من خلالها الأوقاف الأردنية بمراقبة ما يجري، إلا أن الاحتجاجات تواصلت مع تصاعد الاقتحامات والاعتداءات على المقدســات. مثلاً ذكرت الهيئة الإسلامية العليا في القدس أن الاحتلال يخطط لأن يقوم بنفســه بتركيب الكاميرات، ومنعت قواته الوقف الإســلامي مــن تركيب الكاميــرات. وأن تركيب الكاميرات هو مطلــب احتلالي منذ عدة ســنوات وجاء الرفض من المسلمين سابقاً. لا مبرر لتركيب الكاميرات، فلا طائل من هذه الكاميرات، ولا تحل المشــاكل التي يعاني منها المســجد الأقصى ما دامت الاقتحامات للمسجد الأقصى مستمرة من قبل اليهود المتطرفين.

واقترحت فرنســا نشر مراقبين دوليين في باحة المسجد الأقصى في القدس للمساعدة في احتواء دوامة العنف المســتمرة. بيد أن إســرائيل رفضت المقترح كما رفضه كيري. واعتبــر نتنياهو أن المقتــرح يدعو إلى تدويــل «جبل الهيكل». وأضاف: إن «إســرائيل وإســرائيل وحدهــا هي الضامن للأماكن المقدســة على جبل الهيــكل». وهاجمت وزارة الخارجية الإســرائيلية فرنســا قائلة أنه «بتصديقها الاتهامات الكاذبة التي يســتخدمها القادة الفلسطينيون حول تغيير الوضع القائم في الحرم، فإن فرنسا تكافئ في اقتراحها الإرهاب الذي بدأه الفلسطينيون».

ذكر تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (اوتشا) أن هناك الآن ٣٨ عائقا في داخل مدينة القدس الشرقية، من بينها ١٧ حاجزا يتواجد أفراد الشرطة عليها، و٢٠ حاجزا إسمنتيا، إضافة إلى إغلاق شارع بالأتربة.

٦. ٣ الهبة الفلسطينية والمقاربات الإسرائيلية

رغــم أن انفجــار الأوضاع كان متوقعاً، إلا أن إســرائيل تصرفت وكأنها فوجئت به. فمن جهة شــهدت ردة الفعل الإســرائيلية ارتباكاً واضحاً في هذا الســياق، عكســتها الاســتجابات الآنية على ما يحدث على الأرض، ومن جهة ثانية دللت الاســتجابات على الرغبة الجامحة في قمع ما يجري بأي ثمن خوفاً من القادم. ينظر هذا الجزء من الفصل فــي: أولاً الكيفية التي فهم بها الإســرائيليون ما يجري، وثانيــاً الإجراءات التي اتخذت للتعامل معه.

ثمة اتفاق إســرائيلي علــى أن ما يجري هو «انتفاضة أفــراد»، لا تقوم على رعايتها وتثويرهــا تنظيمــات محددة، وهي خاصية تصعّــب مهمة القضاء عليهــا، وتقترح أنها ستستمر لفترة أطول مما تم التوقع في البداية. حيث يتفق نتنياهو والجيش وجهاز الأمن الداخلي (شين بيت) على الملامح العامة للأحداث من حيث أن منفذيها هم أفراد ينشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، وأن التوترات بشــأن زيادة زيارات اليهود لحرم المسجد الأقصى أسهمت فيها، فيما الأسباب الأعمق محل خلاف. ويميل الجيش وجهاز الشاباك

للإشـــارة إلى مجموعة متنوعة من العوامـــل الاقتصادية والاجتماعيـــة يريان أنها تذكي غضب الفلسطينيين وإحباطهم، خاصة الشباب في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل. وجاء في تحليل لـ«شـــين بيت» في شهر تشرين الثاني، يستند المحفز للتحرك إلى مشاعر من التمييز القومي والاقتصادي والشـــخصي. وأضاف: بالنســـبة لبعض المهاجمين يوفر الهجوم مهربا من واقع يشعرون باليأس منه، ويعتقدون أنه لا يمكن تغييره.

ويرى مايكل كوبي وأودي ديكيل من «معهد الأمن القومي» أن الفلســـطينيين– خاصة جيل الشباب– يشعرون بالعزلة والإحباط وغياب الأمل، وأن السلطة في رام الله والسلطة في غزة مشغولتان بالحفاظ على الحكم والقتال من أجل منع زعزعته. وينصحان بأن أي تصرف وردة فعل من قبل إســـرائيل يجب أن تكون موزونة، وتعتمد على تقليل المهاجمين ومعالجة الظاهرة بحيث لا يتم استفزاز المزيد منهم، أو تحويل الانتفاضة إلى عمل مسلح منظم، وهذا يتطلب حضورا مكثفا على الأرض بجانب معالجات اقتصادية ومؤسســـاتية مع السلطة تضمن تحسين حياة الناس. [٥٧]

وشـــدد وزراء فـــي الكابينت (المجلس الـــوزاري المصغر) أنه مـــن الضروري أن يدفع الفلســـطينيون ثمنا أثقل للعنف، معتقدين أن هذا هو الرادع الوحيد الذي سيحدث أثرا. وفيما لا يميل نتنياهو لعملية عســـكرية واســـعة في الضفة الغربية، فإنه يرفض تلميحات من مســـؤولين إســـرائيليين وأميركيين بضرورة أن يقدم تنازلات للفلسطينيين لنزع فتيل التوتـــر، مطالباً أن يتوقف العنف أولا. ويحاول نتنياهو أن يجمع بين الردع العنيف (قتل بلا هـــوادة، هدم بيوت، وجود مكثف على الحواجز)، وبين عدم الانجرار إلى اشـــتباكات عنيفة تقود إلى عملية عسكرية.

طالب يســـرائيل كاتس وزير المواصلات وعضو المجلس الوزاري المصغر بتنفيذ عملية «ســـور واق» ثانية في الضفة الغربية، وعملية «أســـوار القدس» في القدس الشـــرقية يتم بموجبها فرض نظام حظر التجوال في الأحياء العربية للمدينة ومنع الســـكان من العمل في إســـرائيل. وهدد بوقف عمل مائة ألف فلسطيني، وبوقف السفر المشترك للإسرائيليين والفلســـطينيين على الطرقات وبإعادة نصب الحواجز. وطالب وزير الزراعة الإســـرائيلية أوري أرئيل نتنياهو باستخدام «القبضة الحديدية» في مواجهة ما يحدث، وتكثيف البناء الاســـتيطاني في القدس. ومن جهتها كتبت ميري ريغيـــف، وزيرة الثقافة والرياضة، في تدوينة نشـــرتها على موقعها في «فيسبوك»: ســـترد حكومة إسرائيل بشكل قوي وحاسم للقضاء على الإرهاب وتصفية الحســـاب مع القتلة ومن أرسلوهم. وتساءل ليبرمان: لماذا لم تصدر حتى الآن أوامر للجيش بإطلاق عملية الســـور الواقي رقم ٢ إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية في منع اندلاع انتفاضة ثالثة؟

اقترحت فرنسا نشر مراقبين دوليـين فـي بـاحـة المسجد الأقصى، بيد أن إسرائيل رفضت المقترح، كما رفضه كيري.

طـالـب يـسـرائـيـل كـاتـس وزيـر الـمـواصـلات وعـضـو المجلس الـوزاري المصغر بتنفيذ عملية «سـور واق» ثـانـيـة فـي الضفة الغربية، وعملية «أسوار القدس» في القدس الشرقية.

واعتبر زعيم المعارضة الإسـرائيلية إسحق هيرتسوغ، أن «الحكومة تظهر الإخفاق تلو الإخفاق في إرسـاء الأمن والمهمة الوطنية في الحفاظ على الأمن والسـلام في القدس». وأضـاف: ليس لدى الحكومة خطة لمحاربة الإرهاب. يجب معاقبة الإرهابيين بأقصى حد يسـمح به القانون، ولكن يجب أن يكون لدى الحكومة سياسات وأعمال وليس فقط أقوالا وإعلانات وشعارات جوفاء.

ويرى الكثيرون أن التواجد الشـرطي والعسكري، مهما كان ناجعا فلا يمكنه أن يمنع العمليات الفردية هذه. وعليه، فلا يكفي نشـاط «قوات الأمن»، الشـرطة، حرس الحدود، الجيش والمخابرات الإسـرائيلية. وتأسيسـاً، يطالب عوزي دايان أن يكون الرد سريعا ومصمما – في غضون بضعة أيام دون أي إنجاز للفلسـطينيين. السـلطة الفلسـطينية مسـؤولة عن موجة «الارهاب»، وإذا ما كسبت منها فستكون هذه سابقة خطيرة. وشعار أن المفاوضات ستؤدي إلى الهدوء هو شعار عديم الأساس. [٥٨]

سياسـياً، واصـل نتنياهو تحميل تبعات ما يجري للفلسـطينيين، منتقداً بشـدة عدم استنكار الرئيس محمود عباس للعمليات. ووجه نتنياهو تساؤلاً للرئيس عباس: «كيف يمكن أن نمضي قدماً باتجاه السلام إذا أنت لم تحارب الإرهاب، وإذا لم تستنكر الإرهاب، الأمر الأول هو محاربة الإرهاب، وإذا هم لم يفعلوا ذلك فإننا نحن سنقوم بذلك». واعتبر نتنياهو أن إسرائيل تتعرض لموجة من «الإرهاب» معظمه غير منظم ولا حل سحرياً لمواجهته.

ثمة فصل بين ما يجري من انغلاق المسار السياسي وتعمق الاحتلال وبين المقاومة

ويمكن تسجيل أنه بمراقبة المواقف الرسمية لنتنياهو وفريق حكومته فإن ثمة فصل بين ما يجري من انغلاق المسار السياسي وتعمق الاحتلال وبين المقاومة، وميل واضح ومتعمد للتركيز على المعالجات الميدانية وربطها بالوضع الاقتصادي والمعيشي خاصة فيما يتعلق بالقدس. وهذا بدوره لا بد أن يعطي مؤشراً حول حقيقة فهم إسرائيل للمعالجة السياسية للعلاقة مع الفلسطينيين، فهي ليست إلا تحسينا لشروط الحياة وينتهي الأمر.

أما من جهة الإجراءات الميدانية، وهذا ثانياً، فإن جميع المستويات في إسرائيل انشغلت في كيفيـة معالجة الحريق. وربما يمكن للمتابع أن يسـجل أن الأخبار المتعلقة بتعليمات جيش الاحتلال حول إطلاق النار على الفلسطينيين والنقاش حولها استحوذت على اهتمام كبير، عاكسـة بذلك حالة القلق من تنامي المواجهات وتوسعها. لقد واجهت إسرائيل أزمة في التعامل مع راشـقي الحجارة وبعد ذلك حملة السكاكين. ففيما يمكن للمدفعية وسلاح الجـو أن يتعامل مع الصواريخ والقواعد العسـكرية لا يمكن لطائرة الـ أف ١٦ أن تعالج ظاهرة حملة السكاكين. في حوار مع رئيس هيئة الأركان أجرته المحطة الثانية سُئل غادي آيزنكوت: لماذا يستمر هجوم السكاكين؟ «لا يوجد حل عسكري واضح لتحدٍ من هذا النوع» أجاب. «يوجد رد مزدوج ومتعدد الأبعاد. دورنا في الجيش هو إعادة الأمن والهدوء». [٥٩]

وطالب مصدر أمني إسـرائيلي بخفض ألسنة اللهب بدلاً من إضرامها. وطالب المصـدر الأمني بالتمييز بين السـكان الملتزمين بالقانون وغير المعنيين بممارسـة أعمال العنف سواء في القدس الشرقية أو في الضفة الغربية وبين الجهات التي تمارس التحريض وتنفذ العمليات الإرهابية، محذرا من اللجوء العقوبات الجماعية. وحسب المصدر الأمني، يتوجب على إسرائيل التمييز بين العمليات التي تشهدها القدس وتلك التي تقع في الضفة الغربيـة، قائـلاً: «يجب أن نميز بـين العمليات التي تقع في الضفـة الغربية والتي تقف خلفهـا بنية تحتية منظمة وتلك التي تقع في القدس، ٩٥٪ من العمليات التي تقف خلفها بنية تحتية منظمة يتم إحباطها من قبل الجيش والشـاباك، وحتى تلك التي تجد طريقها للتنفيذ برغم الجهود الأمنية يتم اكتشـاف سـرها فوراً بعد وقوع العملية، أما فيما يتعلق بالعمليات الفردية المزاجية يتوجب علينا اتباع سياسـة قاسـية وصارمة ضد المشاغبين وتكثيف تواجدنا الأمني».

سياسياً، واصل نتنياهو تحميل تبعات ما يجري للفلسطينيين، منتقداً بشدة عدم استنكار الرئيس محمود عباس للعمليات.

وتراجع نتنياهو ويعالون عن تطبيق نظام جديد وضعته وزارة الدفاع الإسـرائيلية يقضي بمنع العمال الفلسـطينيين من اسـتخدام حافلات إسـرائيلية تمر في داخل شوارع الضفة الغربية، ونصت الترتيبات الجديدة على حصر حركة العمال الفلسـطينيين من سـكان شمال الضفـة الغربية إلى مواقع عملهم في إسـرائيل عبر ٤ معابر إسـرائيلية بما لا يتيح للعمال اسـتخدام حافلات إسرائيلية كانوا يسـتقلونها من أماكن عملهم في إسـرائيل إلى أماكن سـكناهم في الضفة الغربية. وفي محاولـة للتخفيف من عمليات الدهس، قالت الحكومة إنها ستقوم بتحصين محطات الحافلات في القدس، وقدرت موازنة لذلك تصل إلى ٢ مليون شيكل.

وطالب وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئيل بحظر تنقل الفلسطينيين على الطرق القريبة للمجمع الاسـتيطاني «غوش عتصيون» وخاصةً المفترق الرئيسي للمنطقة. وزعم أريئيل أن هدف هذه الخطوة ليس العقاب، بل للحفاظ على حياة الإسـرائيليين. وطالب رئيس مجلس غوش عتصيون الاسـتيطاني، دافيدي دبيرل، الجيش الإسـرائيلي بالقيام بعملية عسكرية واسـعة في الضفـة الغربية. ودعا الوزير يوفال شـتاينتس إلى قطع شـبكة الإنترنت عن مناطق السلطة لمدة أسبوعين. وقال شتاينتس إن هذه الخطوة تهدف لوقف ما سماه «موجة التحريض في الضفة الغربية». وقال إنه يجب وقف بث إذاعة وتلفزيون فلسطين.

واتخذت الحكومة الإسـرائيلية عشرات الإجراءات لوقف النشاطات الفلسطينية، لكنها كلّها لم تنجح في وقفها. فقد صادقت الحكومة الإسـرائيلية على مشـروع القانون الذي قدمه نتنياهو، والذي يحدد حداً أدنى لعقوبة الحبس التي ستفرض على راشقي الحجارة والزجاجـات الحارقة. ويفـرض القانون غرامات مالية علـى القاصرين الضالعين بهذه الاعتداءات وعلى والديهم.

وتبنى «الكابينيت» مجموعة قرارات في تشرين الأول لمعالجة الوضع الأمني في الضفة الغربية والقدس. جاء ضمنها ١- تخويل الشرطة الإسرائيلية فرض طوق أو حظر التجول على نقــاط الاحتكاك وبؤر التحريض في القدس وفقا لاعتبارات أمنية. ٢- المصادقة على أنــه إضافةً لهدم منازل «الإرهابيين» لن يتم الســماح بإعــادة بناء هذه المنازل في المكان الذي تم فيه هدمها من قبل.٣- مصادرة ممتلكات الإرهابيين الذين نفذوا عمليات إرهابية». ٤- ســحب الإقامة الدائمة من الإرهابيين (بمعنى شــطب الإقامة في القدس). ٥- أوعز نتنياهو بإعداد خطة لاستكمال الجدار الأمني بما في ذلك في منطقة جنوب جبل الخليل.

وأعلن نتنياهو سلســة إجراءات سينفذها الجيش في محاولة لوقف الهبة الجماهيرية، تشــمل إضافــة لتعزيز قوام القوات المنتشــرة ميدانيا وإرســالها إلى القــرى والبلدات الفلسطينية، وفحص جميع المركبات الفلسطينية التي تمر في الطرقات الرئيسية، وتطبيق حلول في أماكن محددة مثل مفترق (غوش عتصيون) حيث يتم تحويل المركبات إلى طريق التفافي وفقا لتوصيات الأجهزة الأمنية والعمل على شــق طرق التفافية أخرى. وســحب تصاريح العمل بشــكل واسع النطاق من ذوي المهاجمين، والتعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي بوسائل مختلفة.

اتـخـذت الحكومة الإسرائيلية عــشــرات الإجـــراءات لـوقـف النشاطات الفلسطينية، لكنها كلّها لم تنجح.

ورداً على المطالبين بعملية عســكرية واســعة في الضفة الغربية قــال نتنياهو، «يجب الإدراك بأنــه خلافا لعملية الســور الواقي (العملية العســكرية في الضفــة الغربية التي أجريت العام ٢٠٠٢) حيث كانت آنذاك مقرات قيادة ومعاقل للإرهابيين وآلاف المسلحين، ماذا نواجه اليوم؟ عملية الســور الواقي أجريــت لكي نتمتع بحرية العمل ونحن نعمل بلا أي قيود ليلا ونهارا ضد الإرهابيين ومن أجل إحباط العمليات الإرهابية، والنتيجة هي أنه خلافا لليوم سقط مئات القتلى آنذاك سنويا جراء العمليات الإرهابية المسلحة أو الأحزمة الناسفة».

٦.٤ الاستيطان: البقرة المقدسة للسياسة الإسرائيلية

تصاعدت النشــاطات الاستيطانية خلال العام ٢٠١٥ بشــكل كبير مترافقة بذلك مع التصعيد الميداني والسياسي الإسرائيليين لقمع التطلعات الفلسطينية. في هذا الجزء من الفصل سيتم النظر إلى أهم النشاطات الاستيطانية من مصادرات ومشاريع بناء وتوسع في الاستيطان والتمويل الحكومي لها، بجانب محاولة فهم تبني الحكومة لهذه النشاطات.

فقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون في كانون من العام ٢٠١٦ أن تعداد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ ٤٠٧ آلاف مستوطن. وبالطبع فإن احصائيات يعالون لا تشمل المســتوطنين في القدس. ووفق البيانات الرســمية للمكتب المركزي الإسرائيلي

للإحصـــاء في العام ٢٠١٥ التي نقلتها «حركة الســـلام الآن» فـــإن أعمال بدء البناء في المســـتوطنات هـــي الضعف مقارنة مع الفترة المماثلة من العـــام ٢٠١٤: ففي الربع الأول من العام ٢٠١٥، بدأت أعمال بناء ٥٦٦ وحدة ســـكنية في المســـتوطنات بينما في الربع الأول من العام ٢٠١٤، بدأ العمل في إقامة ٢٩٤ وحدة ســـكنية. أما بخصوص نشاطات البناء والتوسع في المستوطنات فقد كشف النقاب أنه منذ بداية العام ٢٠١٥ وحتى شهر تموز، أصدرت إسرائيل مناقصات لبناء ٦٤٣ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلـــة والضفة الغربية. وبعد ذلك تســـارعت وتيرة الترخيص بالتوســـع ومنح موازنات وعطـــاءات من أجل عمليات البناء في المســـتوطنات. ومن أبرز هـــذه العمليات مصادقة يعالون على ضمّ ٤٠ دونماً لمســـطّح بناء مســـتوطنات غوش عتصيون على أراضي «بيت البركة» التابعة للكنيسة. كما أعلن يعالون عن قرابة ١٥٠٠ دونم في أريحا كأراضي دولة. وقررت ســـلطات الاحتلال مصادرة ٥٠٠ دونم تصنف بأنهـــا «أراضي دولة» في قريتي جوريش وقصرة جنوب مدينة نابلس. وكشفت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية النقاب عن إن وزارة الإسكان الإســـرائيلية تعمل على خطط لإقامة ٥٥ ألفا و٥٤٨ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، من بينها ٨٣٧٢ وحدة في المشـــروع الاســـتيطاني (E1) شرق القدس، تهدف لاستيعاب ربع مليون مستوطن جديد في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

وتمت مصادرة ٦٨٠ دونماً في الولجة لإقامة مســـتوطنة، كما تمت المصادقة على بناء ٨٩١ وحـــدة جديـــدة في «غيلو». وتلقت بلديات محافظة بيت لحم كتابا مروســـا من وزير المالية الإســـرائيلي موشيه كحلون قرر فيه مصادرة ١٠٢ دونم من أراضي بيت لحم، كما أبلغت ســـلطات الاحتلال عدداً من المواطنين من بلدتي صوريف والجبعة، شـــمال غربي الخليل، اعتزامها مصادرة نحو ٢٤٤ دونماً من أراضيهم لأغراض «أمنية».

وقرر نتنياهو بناء ٤٥٤ وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة. وصادق على بناء ٣٠٠ وحدة استيطانية في بيت ايل، و٥٠٤ وحدات في القدس المحتلة. كما قررت الحكومة الإســـرائيلية تشريع نحو ٨٠٠ وحدة سكنية اســـتيطانية في أربع مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة بأثر رجعي، بحسب ما أعلنت وزارة الداخلية. وأوضح موقع وزارة الداخلية الإســـرائيلية أنه تم الاعتراف قانونيا بـ ٣٣٧ وحدة في مســـتوطنة ياكير و١٨٧ وحدة في مستوطنة ايتمار و٩٤ في مستوطنة شيلو شمال الضفة الغربية، بينما تم تشريع ٩٧ وحدة استيطانية في سانسانا جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وأعلنت الحكومة الإســـرائيلية عن نيتها شـــرعنة أربع بؤر اســـتيطانية عشوائية وعلى مســـاحة ٦ كيلومتـــرات مربعة تقع شـــمال مدينة رام الله. كمـــا صادقت لجنة التخطيط العليا التابعة لـ«الإدارة المدنية» على شـــرعنة مبان، جرى تشـــييدها بدون تصاريح بناء،

في مستوطنتي «شفوت راحيل» و«شيلو». ومنحت اللجنة بقرارها صلاحية لخطتي بناء، تقضي الأولى ببناء ١٢ وحدة سكنية في «شفوت راحيل»، وقد بنتها وزارة الإسكان الإسرائيلية، بينما تشرعن الأخرى وحدات سكنية قائمة في مستوطنة «شيلو». وصادقت اللجنة نفسها على خطط لبناء ٨٨٦ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، وتم كشف النقاب عن إقرار بناء ٨٨٦ وحدة استيطانية في المستوطنات البعيدة وخارج الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية بعد تجميد الاستيطان خلال العام الماضي، يشمل ذلك بناء ٢٩٦ وحدة استيطانية في معسكر حرس الحدود في بيت إيل الذي سيتم نقله إلى مكان آخر من أجل البناء، علما أنه تم الاستيلاء على الأراضي بحجج أمنية.

وتم هدم بناية قيد الإنشاء في وادي الجوز ومنشأة زراعية في أراضي قرية بيت عور الفوقا. ورشح أن إسرائيل تعتزم نشر مناقصة لبناء كنيس ضخم في البلدة القديمة في القدس على ست طبقات، منها اثنتان تحت الأرض وأربع فوقها بمساحة بناء إجمالية قدرها ١٤٠٠ متر مربع بدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية، وبتكلفة نحو ٥٠ مليون شيكل. كما شرعت سلطات الاحتلال بعمليات حفر واسعة لتنفيذ مخطط بناء مغطس «برك دينية» على أرضٍ ملاصقة لمستوطنة «معاليه هزيتيم»، المقامة في حي رأس العامود في القدس الشرقية المحتلة.

جعل رئيس حزب «البيت اليهودي» بينيت الاستيطان جوهر فعله السياسي اليومي.

أما على صعيد تمويل نشاطات التوسع في المستوطنات والبناء الجديد فيمكن رصد الكثير من حركة هذا التمويل. ولربما من خلال ذكر بعض الأمثلة يتضح كيف تعمل الحكومة ليل نهار من أجل دعم الاستيطان. بداية، علينا الالتفات أن جزءا أساسيا من مكونات الاتفاق الائتلافي بين الليكود والبيت اليهودي يتضمن تمويل التوسع في المستوطنات. وعليه فقد أقرت الحكومة في آب تحويل ٣٤٠ مليون شيكل للمستوطنات في الضفة الغربية في إطار الميزانية التي صادقت عليها للعامين الحالي والمقبل، وذلك وفق الاتفاق الائتلافي بين الليكود وحزب البيت اليهودي وتفاهمات مع مجلس المستوطنات، وأنه وسيتم تحويل ٢٤٠ مليون شيكل من ميزانية العام الحالي، ومائة مليون ستحولها وزارة الأمن ووزارة المواصلات بالتساوي من ميزانية العام المقبل.

كما رصدت وزارة الاسكان في شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٤ مبلغ ٣,٦ مليون شيكل، لتسريع مخططات بناء ٣٢٠٠ وحدة استيطانية في منطقة «E1» والتي تصل بين مستوطنة معالي أدوميم ومدينة القدس، حيث سلمت الوزارة هذا المبلغ إلى ما يسمى بلدية مستوطنة «معاليه أدوميم».

وكشفت حركة السلام الآن أن وزارة البناء والإسكان مولت عددا من المشاريع الاستيطانية التي شملت منح مبلغ ١,٨ مليون شيكل لمجالس محلية في مستوطنات

لتنفيذ حملات لتشجيع إسرائيليين على الانتقال إلى مستوطنات. وذكرت أن الوزارة مولت توسيع مستوطنة بيت رومانو في قلب الخليل بقيمة مليون شيكل، ومنحت ٣٥٠ ألف شيكل إضافية لمستوطنين في نادي بيتار في الخليل.

وذكرت صحيفة هآرتس أن وزارة الزّراعة الإسرائيليّة، قامت بتحويل مبلغ ٧٠ مليون شيكل للمستوطنات الإسرائيليّة، وذلك تحت بند «التّطوير الزراعيّ». وأعلن أنه في العام ٢٠١٥، تمّ تحويل مبلغ ٢٥٠ مليون شيكل للمستوطنات الإسرائيليّة، بينما سيتمّ في العام ٢٠١٦ تحويل مبلغ ١٠٠ مليون شيكل إضافيّة. وتندرج هذه الميزانيّات الكبيرة، تحت ما عرّفته الوزارة الإسرائيليّة: بإنشاء بنى تحتيّة وطنيّة، مبانٍ جماهيريّة ومِنَح محليّة أمنيّة في الضّفّة الغربيّة.

تهدف فلسفة البناء الإسرائيلية والتوسع في المناطق الفلسطينية إلى القضاء بشكل كامل على أي ترابط وامتداد حضري فلسطيني في الضفة الغربية، وبالتالي الإجهاز على فكرة إقامة دولة فلسطينية.

وقفت الحكومة الإسرائيلية بأقطابها كافة بثبات ودعم منقطعي النظير خلف المشروع الاستيطاني، وبذلت أقصى جهودها من أجل تعزيزه وتطويره. لم يقتصر الأمر على الحكومة، إذ إن أقطاب المعارضة وبقية مكونات النظام السياسي الإسرائيلي عبرت خلال العام ٢٠١٥ عن دعم كبير لعمليات البناء في المستوطنات.

أما رئيس حزب «البيت اليهودي» بينيت فقد جعل الاستيطان جوهر فعله السياسي اليومي حيث ارتكز الكثير من مطالبه حول ضرورة دعم وتوسيع موازنات ومخصصات المستوطنات. ويمكن حين النظر إلى اتفاقيات تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد اكتشاف كيف نجح بينيت في تقديم نفسه المحامي الشرعي والمدافع الأشرس عن المستوطنات.

كما أكد الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين ما سمّاه حق إسرائيل بـ «السيادة» على الضفة الغربية وبناء المستوطنات، وذلك خلال لقاء عقده في مقر اقامته مع ممثلين للمستوطنات. وأكد ريفلين «بالنسبة إلي فإن حقنا في هذه الأرض لا يخضع لأي نقاش سياسي، إنه معطى أساسي للصهيونية الحديثة». وأضاف أن «الاقامة في أرض إسرائيل هي تعبير عن هذا الحق، حقنا التاريخي وحقنا القومي»، متابعا أن «ارض إسرائيل» تشمل بحسب قوله الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧. بجانب تصريحات أقطاب المعارضة الآخرين مثل ليبرمان. وبكلمة صغيرة فإن الحكومة الإسرائيلية ومكونات الدولة واصلت رعايتها ودعمها للاستيطان بشكل كبير.

لكن الشيء الملفت خلال العام ٢٠١٥، أن ثمة تراجعا في النقاش الجوهري حول «هل نبني في المستوطنات أم لا؟». بل إن النقاش حول نمو المستوطنات والتوسع فيها لم يعد موجودا.

من المؤكد أن فلسفة البناء الإسرائيلية والتوسع في المناطق الفلسطينية تهدف إلى القضاء بشكل كامل على أي ترابط وامتداد حضري فلسطيني في الضفة الغربية، وبالتالي الإجهاز على فكرة إقامة دولة فلسطينية، بجانب التأكد من التواصل الكثيف للبناء الحضري من السهل الساحلي حتى الأغوار. يبين جدعون ليفي وأليكس ليباك في تقرير مشترك كيف تقوم إسرائيل بالسباق مع الزمن لإتمام بناء مستوطنة «ليشم» في قلب الضفة الغربية من أجل الإجهاز على إمكانية قيام دولة فلسطينية.

وكتب ليفي، الصحفي المعارض، في هآرتس: «تبني إسـرائيل بسـرعة ملحوظة المزيد من المسـتوطنات الكبيرة في الضفة الغربية. هذا بالطبع لا يعتبر خطوة أحادية الجانب، عشرات من البيوت الإسمنتية مأهولة، والمئات ستُبنى ويتم بناؤها حاليا، في الوقت الذي نتحدث فيه عن أمور أخرى، ويُستكمل التواصل الجغرافي من الشاطئ حتى اريئيل، ومن هناك إلى مفترق تفوح، معاليه افرايم وغور الأردن. خط مباشـر وواضح لتقسيم الضفة الغربية، خط مباشـر وواضـح لوضع عصا أخرى في عجلة الفرصـة الأخيرة الضعيفة لإقامة الدولة الفلسطينية. سيتم بعد فترة قصيرة استكمال بناء هذه المستوطنة، وسيدخل إلى شـققها الـ ٦٠٠ بضعة آلاف من المستوطنين. سيتم الاعتراف باريئيل وبناتها أيضا ككتلة اسـتيطانية، وسيكون هناك إجماع إسرائيلي على ضرورة عدم إخلائها إلى الأبد، وبالتالي موت الدولة التي لم تولد أبدا – فلسطين.»[٦٠]

ولربما لمفارقة واقعية ضمن نسـق الوعي السياسـي الإسرائيلي، فإن الشيء الوحيد الذي يتفق عليه الطيف السياسي الإسرائيلي في القضايا الخلافية مع الفلسطينيين هو ضرورة ضم الكتل الاستيطانية. لكن الشيء الملفت خلال العام ٢٠١٥، أن ثمة تراجعا في النقاش الجوهري حول «هل نبني في المسـتوطنات أم لا؟». بل إن النقاش حول نمو المسـتوطنات والتوسع فيها لم يعد موجوداً.

لم تتراجع مكانة غزة والعلاقة معها في الجدل الإسرائيلي حول العلاقة مع الفلسطينيين، وإن كان الأمر يتم بطريقة منفصلة عن النقاش العام.

٧. العلاقة مع غزة

لم تتراجع مكانة غزة والعلاقة معها في الجدل الإسرائيلي حول العلاقة مع الفلسطينيين، وإن كانت تتم بطريقة منفصلة عن النقاش العام، حيث تركز النقاش حول غزة على طبيعة العلاقة مع حماس بعد سـنة من انتهاء عملية الجرف الصامد، وحول تداعيات تنامي قوة داعش في سيناء والحديث عن قوتها في غزة.

وصادف العام ٢٠١٥ مرور عشر سنوات على الإنسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة، لذا جرت عمليات تقييم كثيرة لفكرة الانسحاب أحادي الجانب وممكنات تطبيقه في المسـتقبل. الفكرة الأساس في كل النقاش الإسـرائيلي هي أن الإنسحاب لم يجلب لإسـرائيل أي استقرار، وحول القطاع إلى كيان معادٍ قادر على شن حرب على إسرائيل وإمطارهـا بالصواريخ. وإذا كانت الصواريخ الفلسـطينية قادرة قبل الانسـحاب على الوصول إلى غلاف غزة فإنها بعد عشـر سنوات وصلت إلى حيفا. الخروج الأحادي من غزة كان يفترض أن يحسـن أمن إسـرائيل، أدى إلى تدهور أمنها. ولم يمر يومان على استكمال الانفصال حتى أطلقت الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل.[٦١]

يكتب حايم مسـعاف «ما حصلنا عليه في أعقاب الانسـحاب المخجل من غوش قطيف

هــو «دولة» تحكمها منظمات «الارهاب». وهذا مــا ينتظرنا إذا ما وافقنا على دولة أخرى في «يهودا والسامرة». وهي لن تكون مجردة، ولا حتى ليوم واحد. لا يوجد كائن كهذا في عالم مفاهيم المســلمين. فهي سرعان ما ستمتلئ بسهولة بمنظمات «الإرهاب» من قاطعي الرؤوس.[٦٢]

ويرى شموئيل إيفان أن الانسحاب من غزة ترك تأثيراً سلبياً على قوة الردع الإسرائيلية في دائرة الحدود. ويعدد الفجوة بين التوقعات والواقع في التالي:[٦٣]

(١) ساهم في سيطرة حماس على غزة، وزاد قدرتها على التسلح والتهريب وتعزيز قوة الإرهاب.

(٢) كان على إسرائيل أن تنتظر التوصل إلى اتفاق قبل الانسحاب.

(٣) تحول القطاع من كونه جبهة ثانوية إلى جبهة مركزية.

(٤) تسارعت وتيرة التسلح في القطاع بشكل غير مسبوق.

(٥) تواجه إسرائيل صعوبة في تحقيق مستويات دفاع حازمة.

(٦) بات المدنيون الفلسطينيون أيضا أكثر عرضة للإصابات بسبب المواجهات الدائمة.

(٧) تدهور الوضع الاقتصادي في غزة.

(٨) عدم تحقيق أي منجز سياسي.

ويخلص إيفان إلى جملة من التوصيات أهمها:

(١) لا للخطوات الأحادية الجانب فهي مكلفة.

(٢) لدى إسرائيل قدرات عملية محدودة فيما يتعلق بالانسحاب الأحادي.

(٣) الانسحاب دون اتفاق يقيد شرعية التدخل العسكري الإسرائيلي.

(٤) من الصعب تنفيذ انسحاب مماثل في الضفة الغربية دون حدوث أزمة مع المستوطنين.

بيــد أن هناك من رأى في الانســحاب الأحادي خدمة لمصالــح الجميع دون الحاجة للتفاوض، بل إن عدم التفاوض سهل فكرة الانسحاب. ويخلص روبرت منوكين في تحليل مطول لفكرة التفاوض والمســاحات المتاحة لإنجاز الاتفاق، إلى أن وجود مصالح للطرفين لا يعني أنهما ســيتفقان. ما يقترحه منوكين أنه يجب البحث عن آفاق آخرى غير الاتفاق من باب الحلول أحادية الجانب مثلاً. ويضيف خطوات من جانب واحد تأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان الضفة الغربية من شأنها أن تساهم في تجسيد حل الدولتين دون أن تضر بمصالح إسرائيل .[٦٤]

ودار النقــاش حول ميزان الربح والخســارة خلال العدوان على غزة في ذكراه الأولى. المؤكد أنه بعد مرور عام على العدوان ثمة قضيتان تناقشان بقوة.

تتعلق الأولى بالحرب القادمة والاستعداد لها، فيما تتعلق الثانية بالتفاوض مع حماس

والهدنة طويلة الأمد. بداية لنتذكر أن إسرائيل لم تلتزم بشيء من بنود وقف إطلاق النار التي تم التوصل لها في ٢٦ آب ٢٠١٤ في القاهرة والتي شـملت إعادة الإعمار وتوسيع منطقة الصيد والمنطقة الحدودية العازلة وغيرها.

فيما يتعلق بالجانب الأول، فإن الحديث تركز على تعاظم قوة حماس العسـكرية وإعادة بنائها لقوتها الصاروخية التي حاولت إسـرائيل خلال عدوان ٢٠١٤ المسـاس بها. وواصلت إسـرائيل مراقبـة الوضع في غزة وكانت بين فترة وفترة أخـرى تصدر تقديراً عن تزايد قوة حماس وتعاظم تسـليحها وإعادة بنائها لشبكة الأنفاق التي تحاول من خلالها الوصول إلى العمق الإسـرائيلي. تعمل حماس على إعادة تسليح نفسها وتطوير شبكة خنادقها الهجومية وستكون أكثر استعداداً في الحرب القادمة. الحرب بالنسبة لها آلية لتعزيز حكمها.[٦٥] وربما تأتـي مثل هذه التصريحات في إطار بناء مكثـف ومتراكم إعلامياً تحضيراً للهجمة القادمة على غزة وخلق قناعات لدى الرأي العام بشرعية مثل هذه الهجمة حين يتم تقرير ذلك.

وتميز الخطاب الإسـرائيلي بشأن غزة وحماس خلال العام ٢٠١٥ بجملة من السمات منها:

أولاً، التأكيد على تنامي قدرات حماس والتركيز على عمليات إطلاق الصواريخ في البحر من أجل تجريبها وتطويرها.

ثانياً، الإشارة إلى جهود حماس في ضبط الهدوء وأنها غير معنية بتصعيد الوضع، وربما الإشادة بجهودها في ملاحقة مطلقي الصواريخ من القوى السلفية.

ثالثـاً، التعبيـر عن القلق تجاه الوضـع الاقتصادي في غزة والخشـية من واقع اليأس وتفريغه تجاه إسرائيل.

رابعاً، متابعة القوة المتنامية للتنظيمات السـلفية في غزة ومحاولة ربط هذه القوة بالجهاد العالمي وبـ «تنظيم الدولة».

خامساً، وهذا يتعلق بالنشاط الميداني، الرد بشكل مباشر على كل عملية إطلاق صواريخ من غزة باسـتهداف مواقع لحماس أو للتنظيمات الأخرى من أجل التأكيد لحماس على ضرورة ضبط الوضع ميدانياً.

سادسـاً، اتسـم هذا الرد بكونه مضبوطاً، بمعنى أن إسـرائيل لم تكن معنية بأكثر من الرد والردع، حتى لا يسـتفز أي رد وعمليات قتل ردودا فلسطينية غاضبة تقود إلى تدهور الوضع.

من الواضح أن هناك انتقادات إسـرائيلية كثيرة لعملية «الجرف الصامد» لعدم حسمها للمعركة مع حماس. لكن الكثيرين من القادة والجنرالات الإسـرائيليين قالوا بشكل واضح إن غاية إسـرائيل لم تكن إسـقاط حماس بل تحجيمها. مع كل الانتقاد على إدارة حملة

«الجرف الصامد»، فان الاستخلاص السياسي المركزي يكمن في حقيقة أن إسرائيل و«حماس» اكتشفتا بأن أحداً لن يساعدهما، وسيتعين عليهما أن يتدبرا أمرهما الواحدة مع الأخرى بقواهما الذاتية، وبالفعل، نشأت فرصة. ولكن إذا لم نعرف كيف نلعب على نحو صحيح بالأوراق التي في أيدينا اليوم، مرة أخرى سنجد أنفسنا في جولات جديدة.[٦٦]

وهذا يقودنا إلى الملاحظة الثانية المتعلقة بزيادة الحديث عن حوارات غير مباشرة بين الطرفين. حيث نُشرت بعض التفاصيل عن مفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل وتبادل مقترحات عبر وسطاء، ربما أشهرها ما رشح عن مقترحات قدمها توني بلير في لقاءاته مع قيادة حماس في الدوحة.[٦٧] ومال البعض للظن أن التوصل لاتفاق مع حماس ممكن لعدة أسباب. فحماس من ناحيتها لديها في هذه المرحلة مصلحتان: الأولى، الحصول على الشرعية الدولية لسلطتها في غزة. الثانية، إعمار الدمار في غزة وتحسين الوضع الاقتصادي. سيعزز هذان الأمران «حماس» في مواجهة خصومها بما في ذلك مؤيدي «داعش» في القطاع. ونظرا لأن هاتين المصلحتين لـ «حماس» لا تتعارضان مع المصلحة الإسرائيلية الأمنية الخالصة، يمكن التوصل إلى تفاهمات تضمن الهدوء فترة من الزمن. الخلاصة: مشكلة إسرائيل ليست تراجع الردع، بل إهمال الذراع الثانية التي يجب عليها ضمان الهدوء فترة من الزمن. آمل أن هذا ليس متأخرا.[٦٨] وتدخلت تركيا في الاتجاه نفسه من أجل الوساطة لإقامة ميناء عائم وفك الحصار وتهدئة طويلة الأمد.

من الواضح أن هناك انتقادات إسرائيلية كثيرة لعملية «الجرف الصامد» لعدم حسمها للمعركة مع حماس. لكن الكثيرين من القادة والجنرالات الإسرائيليين قالوا بشكل واضح إن غاية إسرائيل لم تكن إسقاط حماس بل تحجيمها.

ويتحدث بحث أجراه العميد يوسي اشكنازي عن أربعة بدائل لإقامة ميناء في قطاع غزة: الأول، إقامة رصيف خاص بغزة في ميناء أسدود، الثاني، إقامة ميناء في العريض (قرية مصرية– المحرر) يخدم القطاع، الثالث، إقامة ميناء في قبرص أو اليونان، والرابع، إقامة منارة عائمة في المياه العميقة تبعد عدداً من الكيلومترات عن شاطئ القطاع أو جزيرة اصطناعية مع تواصل بري مع القطاع، إلى جانب كل بديل من هذه البدائل تُذكر الأفضليات والنقائص وفرص التنفيذ.[٦٩] من الواضح أن ثمة دورا متزايدا لكل من تركيا وقطر في الدفع باتجاه تبني مثل هذه الخطط ضمن سياقات وتصورات مختلفة. حيث يمكن تتبع الكثير من التصريحات والمقترحات الصادرة من الدوحة ومن انقرة تدفع باتجاه تبني فكرة إقامة ميناء لغزة وفتح الحدود الدولية أمام مواطنيها تحت شعار «فك الحصار» عن القطاع.

ويرى شلومو بروم أنه يوجد مصلحة لكل من حماس وإسرائيل في التوصل لتفاهمات. فحماس في حالة صعبة مع عدم تحقيق أي شيء بعد وقف إطلاق النار، وإسرائيل بحاجة لتعميق وقف إطلاق النار.[٧٠] ويلاحظ زيادة ظهور خطاب غزة أولاً. ويقترح البعض أن هناك تباعدا بين غزة والضفة وفجوات اقتصادية وغيرها، وهذا يقتضي ضخ أموال في غزة، معابر مفتوحة، مصالحة فلسطينية، وقف إطلاق نار موسع.[٧١]

وكما يلاحظ، كان تنامي داعش والحرب ضدها في قلب النقاش حول علاقة حماس بإسرائيل خاصة مع قيام بعض هذه المجموعات بإطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية حول غزة، وظهور توتر في الشارع الغزي نتيجة اعتقال حماس لبعض أفراد هذه الجماعات. بل إن بعض المصادر تحدث عن ردع حماس لهذه المجموعات عن إطلاق الصواريخ أو قيام الأخيرة بإطلاق الصواريخ لإحراج حماس. المؤكد بالنسبة لإسرائيل أن غزة لم تكن أكثر قرباً مما هي عليه الآن من الصراع الذي تقوده داعش في سيناء. بل تم تسريب بعض الأخبار من قبل مصادر إسرائيلية عن قيام حماس بمعالجة بعض مصابي داعش في سيناء داخل غزة. بل إن امتداد الأزمة في سيناء وصل لحد تبني داعش إطلاق صاروخين على جنوب إسرائيل من سيناء. وثمة خشية من أن التمرد السلفي الآن ضد «حماس» يهدد الاستقرار النسبي بين غزة وإسرائيل.[٧٢] لكن كيف يمكن لإسرائيل استثمار الوضع؟

يقول يورام شفايتسر أنه وفي إطار الجهود لوقف توسيع تأثير «الدولة الاسلامية» في قطاع غزة وسيناء سينشأ تعاون غير مباشر وغير معلن بين حماس ومصر، وبين حماس وإسرائيل. وعلى حماس أن تثبت أنها على استعداد للدخول في عملية تهدئة طويلة الأمد مع إسرائيل وتساعد في المعركة الاقليمية ضد توسع الدولة الاسلامية.[٧٣] وإذا كانت هناك مفاضلة بين حماس وداعش فإن على إسرائيل أن تختار حماس كما يقترح عاموس هارئيل.[٧٤] ثمة مصالح متبادلة يمكن تبصرها بين الطرفين. حماس، مثلا، توجد في وضع حرب مع إسرائيل، بينما صراعها ضد منظمات أخرى في القطاع، لا تخضع لإمرتها، يخدم الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. [٧٥] فهي تمنع هذه المنظمات من التحرش بإسرائيل وإسرائيل تكافئها بالربط مع الغاز الإسرائيلي ومشروع التحلية. تم ومدّ أنبوب آخر للمياه، وخط كهربائي إضافي من إسرائيل.[٧٦]

يرى الباحث شلومو بروم أنه يوجد مصلحة لكل من حماس وإسرائيل في التوصل لتفاهمات. فحماس في حالة صعبة مع عدم تحقيق أي شيء بعد وقف إطلاق النار، وإسرائيل بحاجة لتعميق وقف إطلاق النار.

وبعد مرور عام على العدوان على غزة، قدمت مجموعة من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي مؤخرا توصية لوزير الدفاع موشيه يعالون بالتفكير جديا بتخفيف الحصار عن قطاع غزة، والذي يساهم في الحفاظ على الهدوء لفترة زمنية طويلة. كشف وزير المواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عن خطة قدمتها شركة الموانئ الإسرائيلية لبناء جزيرة اصطناعية على بعد ٤,٥ كيلومترات من شاطئ غزة، وعليها ميناء ومنشآت طاقة ومطار لنقل البضائع إلى القطاع. وكتب كاتس على صفحة «فيسبوك» الخاصة به، إن الفكرة أصبحت ملحّة في إطار استراتيجية جديدة تهدف إلى الانفصال عن قطاع غزة. «يجب علينا أن ندفع فكرة بناء جزيرة بالقرب من غزة قدما، سعيا منا إلى قطع العلاقات مع القطاع والانتقال إلى سياسة الردع». وأضاف «سيتم وصل الجزيرة بغزة بواسطة جسر وعليه نقطة تفتيش، وعبره يتم نقل الكهرباء والماء والبضائع والأشخاص. وسيتم تمويل الجزيرة وإنشاؤها على يد جهات دولة

وتكون خاضعة لسيطرة ومراقبة دولية. وستكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن البحري وكذلك التفتيش في الميناء».[٧٧]

وبشكل عام هناك تغير في الموقف الإسرائيلي تجاه حماس كما يلاحظ ميرون رابوبورت، يميل أكثر للتعامل مع حماس كأمر واقع. ويقترح أن أفضل شيء في الوقت الراهن هو تجميد نشاطات إسرائيل العسكرية ضد هذه المنظمة. والحال الآن هو أن (حماس) موجودة هناك وباتت سلطتها أمرا واقعاً.[٧٨]

إجمال

انشغل المشهد السياسي الإسرائيلي بمتابعة الأحداث التي لم تندلع فقط في الضفة الغربية والقدس بل طالت المدن الإسرائيلية، والملفت بأن الفهم الإسرائيلي لما يجري لم يرد التطورات لغياب المفاوضات مع الفلسطينيين أو للحاجة لإعادة الروح لعملية السلام، بل انهمك في البحث عن أفضل السبل لقمع الانتفاضة خاصة في القدس. كأن إسرائيل بمسؤوليها ومواطنها اكتشفت أن القدس ليست موحدة كما تدعي المؤسسة الرسمية. وبجردة حساب فإن الانتفاضة الحالية بالقدر الذي عمقت فيه التوتر بين الطرفين إلا أنها ساعدت في قرع الجرس حول مكانة المدينة المقدسة.

هناك تغير في الموقف الإسرائيلي تجاه حماس -كما يلاحظ ميرون رابوبورت- يميل أكثر للتعامل مع حماس كأمر واقع.

سياسياً، فإن الحراك السياسي ولد ميتاً، والمبادرات التي حاولت بعض الأطراف تقديمها لم تر النور كلها، وأنفاس كيري الأخيرة لم تحي الجسد الميت، بل لم تعطِ بارقة أمل. وشهدت المواقف الإسرائيلية تنوعاً ضمن النسق العام لمفاعيل السياسة الإسرائيلية. فقد تركزت خطابات اليمين واليسار حول إما الانفصال عن الفلسطينيين (دون إعطائهم دولة) مع ضم بعض المناطق، أو التعامل بوحشية مع ما يجري ومنح بعض التسهيلات الاقتصادية للسكان. وظهر إلى جانب ذلك خطاب غزة أولاً حيث صارت غزة تبرز كجانب منفصل في النقاش حول العلاقة مع الفلسطينيين.

وبشكل عام، حملت نهاية العام ٢٠١٥ معهاً الكثير من سحب التشاؤم حول فرص إحياء عملية السلام في ظل انشغال المجتمع الدولي بمكونيه الأساسيين الولايات المتحدة (السباق الرئاسي) وأوروبا (اللاجئين والأزمة السورية)، وفي ظل تفكك الحالة العربية وعدم نجاح جهود الوحدة الفلسطينية. ورغم أن وضع إسرائيل مريح نسبياً في هذا السياق، إلى أن جملة التحديات التي يمكن للحراك السياسي وللمقاطعة الخارجية ولتواصل الانتفاضة أن يشكلوه يمكن لها أن تشكل مخاطر حقيقية على إسرائيل في العام ٢٠١٦.

الهوامش

١ ناحوم برنياع، «نتنياهو في غاية السعادة»، **يديعوت**، ٢٠١٦/١/١٥.

٢ «الجبهة المعادية لإسرائيل تتفكك، القضية الفلسطينية تبتعد»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٧/١٣

٣ للتوسع انظر/ي فادي نحاس، «المشهد الأمني–العسكري» في هذا التقرير.

٤ نداف هعتسني، « مكانة إسرائيل الاستراتيجية في الشرق الأوسط»، **معاريف**، ٢٠١٥/٦/٢٤.

٥ اليعيزر (تشايني) مرون، «داعش على حدود إسرائيل: إعادة تقييم الوضع»، **معاريف**، ٢٠١٥/٧/٥.

٦ يوئيل ماركوس، «ثمة تهديدات تتطلب من نتنياهو الاستيقاظ»، **هآرتس**، ٢٠١٦/١/١٥.

٧ سيفر بلوتسكر، «٢٠١٥ عام سيئ لإسرائيل»، **يديعوت**، ٢٠١٥/١٢/١٣.

٨ انظر/ي فنلندا تقاطع الكيرن كييمت «موقع nrg١٩/٥/٢٠١٥، على الرابط التالي: http://antisemitism.org.il/ar/article/96711/%D7%A4%D79F-%90%D7%AA-%D7%A7%D7%A8%D7%94-%D7%9E%D7%99%D7%%D7%A8%D79%99%D7%A9%D7%A8%D7%9C%D7%9E%D7%AA-%D7%99%D7%99%D7%%D7%A7%D79C%0%D7 (آخر شوهد ٢٠١٦/٦/٣)

٩ للاستزادة راجع/ي مهند مصطفى «مشهد العلاقات الخارجية» في هذا التقرير.

١٠ « جلعاد : إسرائيل تتوقع وتستعد لمواجهة سياسية وأمنية مع السلطة العام القادم» **الأيام**، ٢٠١٥/١٢/٢٦.

١١ لخصت الناشطة اليسارية حاجيت عوفران سياسة نتياهو كالتالي «تُظهر تجارب الماضي أن لنتنياهو طريقة تتكون من عدة أدوات: التظاهر بأنه يريد السلام وتقديم مبادرة سياسية لا يقبلها الفلسطينيون، وتحميلهم المسؤولية، والاستمرار في فرض حقائق على الأرض بهدف إفشال خيار الدولتين لشعبين. المبدأ الأول يقول إنه يجب أن تكون عملية سياسية، مفاوضات معينة، يتجند من أجلها العالم وتقلل الضغط الذي يمارس على إسرائيل. يقول المبدأ الثاني إن المبادرة يجب أن تظهر على أنها عملية سياسية معقولة، تعكس نوايا التوصل الى سلام، ولكن يجب أن تُركب بطريقة تضمن رفض الفلسطينيين لها بسبب معناها الحقيقي. أما المبدأ الثالث فقول إنه حين تفشل العملية فإن الفلسطينيين يتحملون المسؤولية عن ذلك. هذا ما حدث عندما رفضوا قبول الشرط الذي وضعه وهو الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.» انظر عفران، حاجيت. «التفاوض حول الكتل الاستيطانية.. فخ سياسي»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/١.

١٢ أفيشاي عبري، «الدولة الفلسطينية فكرة غير عملية»، **معاريف**، ٢٠١٥/٤/٦.

١٣ غي بخور، «حان الوقت لحل السلطة الفلسطينية»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٤/٦.

١٤ للمزيد أنظر تقارير مركز مدار الخاصة حول ذلك، وتحديداً: «هيرتسوغ وسياسة نتنياهو» بتاريخ ٢٠١٦/٢/٩ «تقييم مستجد لاتجاهات التسوية المطروحة في الحلبة السياسية الإسرائيلية»، بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٨. www. madarcenter.org

١٥ عنات كورتس وجلعاد شير، «تحطّم بارادايم دولتين لشعبين؟ الطريق المسدود ووجوب الخروج منه»، في شلومو بروم و عنات كورتس، التقدير الاستراتيجي لإسرائيل، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب. ٢٠١٥–٢٠١٦، صفحة٧١.

١٦ المصدر السابق.

١٧ آفي شيلون، «ملامح الدولة ثنائية القومية»، هآرتس، ٢٠١٥/١٠/١٨. على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2753935 (اخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣)

١٨ افي يسخاروف، «إسرائيل في طريقها لتكون دولة ثنائية القومية،» موقع walla، ٢٠١٥/٦/١٩ ، متوفر على الرابط التالي: http://news.walla.co.il/item/2864893 (آخر مشاهدة).

١٩ تسفي برئيل، «الاحتلال سينقذ إسرائيل من الدولة ثنائية القومية!»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١١/١١.

٢٠ جدعون ليفي ، «الدولة ثنائية القومية قائمة منذ العام ١٩٦٧»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١٢/١٣.

٢١ آفي شيلون، المصدر السابق.

٢٢ براك ربيد «على إسرائيل أن تستعد لانهيار السلطة،» **هآرتس**، ٥،١،٢٠١٦، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2814733 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣).

٢٣ براك ربيد، المصدر السابق.

٢٤ Kobi Michael, Following Mahmoud Abbas's Resignation: What Has Changed?, INSS Insight No. 745, September 8, 2015. على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=10541 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣)

٢٥ Gilead Sher and Avner Halevi, Disengaging from the West Bank Short of a Permanent Agreement: Tenable Security-Wise?, INSS Insight No. 770, November 24, 2015. على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/No.%20770%20-%20Gilead%20and%20Avner%20for%20web372965533.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/١).

٢٦ روبي بخر، «دولة فلسطينية في غزة»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٧/٩.

٢٧ غيورا آيلند ، «إعطاء «حماس» حافزاً للحفاظ على هدوء طويل الأمد»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٧/٨.

٢٨ يوسي بيلين، «اتفاق مع «حماس» بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٥/٧/٨.

٢٩ آري شبيط، «ترتيب إقليمي جديد من خلال تطوير غزة»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٧/٢.

٣٠ نحمان شاي، «يجب أن تصعد إسرائيل فوراً إلى المسار السياسي»، **غلوبس**، ٢٠١٥/١٠/٢٨.

٣١ يفعت ايرلخ، «حـان الوقـت لمـبـادرة يمينـيـة تنهـي الاحـتـلال»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٨/٣٠.

٣٢ شمعون شيفر، «المسألـة الفلسطينيـة: قبـل أن يفـرض العـالـم حـلاً علـى إسرائيـل»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٣/٢٢.

٣٣ عاموس عوز «قبل أن تغرق إسرائيل في دولة فلسطينية بين النهر والبحر»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٣/١٣.

٣٤ براك ربيد، «لا تستـخـفّوا بـقـنـبلـة أبـو مـازن»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١٠/١.

٣٥ عنات كورتس وجلعاد شـير، «تحطّم بارادايم دولتين لشـعبين؟ الطريق المسـدود ووجوب الخروج منه»، في شـلومو بروم و عنات كورتس، **التقدير الاستراتيجي لإسرائيل**، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب. ٢٠١٥–٢٠١٦، الصفحات ٧٢–٧٣.

٣٦ « كيري يهاجم سياسة نتنياهو وعمليات الاستيطان.. إسرائيل ستصبح دولة ثنائية القومية تصعب إدارتها»، **الأيام**، ٢٠١٥/١٢/١٦.

٣٧ موقـع رشـت بيـت الاكترونـي، ٢٠١٥/١٠/٢٢ زمتوفـر علـى الرابـط التالـي: http://www.iba.org.il/bet/?type=1&entity=1125198 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥).

٣٨ أودي سـيغال، «إسـرائيل لنيوزلندا: لا تخترعوا مبادرات لا يوجد لها أي أمل»، الموقع الاكتروني لـmako، ٢٠١٥/١٠/٢٨، على الموقع التالي: http://www.mako.co.il/news-military/israel-q4_2015/Article-d5fe825a400b051004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣).

٣٩ امير تيبون ،«نتنياهو عن المبادرة الفلسطينية: تعطي حافزا للفلسطينيين كي لا يتنازلوا»، موقع mako، 31.1.2016: http://www.mako.co.il/news-military/israel-q4_2015/Article-d5fe825a400b051004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣).

٤٠ آري شبيط، «سنة سيئة لإسرائيل بكلّ المقاييس»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١٢/٣١.

٤١ اظهرت بعض وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت درجة التطرف بين الحركات الاستيطانية، حيث انتشر على المواقع فيديو يكشف قيام مجموعة من شـبيبة التلال الاسـتيطانية وهم يطعنون صور الطفل الشهيد علي دوابشة ويرقصون بالأسلحة خلال حفل زفاف لأحد أعضاء حركة شبيبة التلال الإرهابية.

٤٢ أفيعاد كلاينبرغ، «حرق الكنائس: نهج وليس مجرد تجاوزات»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٨/١٣.

٤٣ « انتشار لجيش الاحتلال في أنحاء الضفة وإقامة المزيد من الحواجز وأبراج ونقاط المراقبة» **الأيام**، ٢٠١٦/١/١٦.

٤٤ تسفي برئيل، «المتاجرة بجثث الشهداء.. آخر الابتكارات الإسرائيلية لمواجهة الانتفاضة !»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١١/٥.

٤٥ « إحصائية: أكثر من ١٤ ألف مستوطن اقتحموا ساحات الأقصى خلال العام ٢٠١٥»، **الأيام**، ٢٠١٦/١/١..

٤٦ ارئيلا رينغل هوفمان، «انتفاضة حقيقية في القدس: إسرائيل لا تعترف !»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٨/٢٧.

٤٧ تامي أراد، «مـعـالجـة إهمـال الأحـيـاء الفلسطـيـنـيـة فـي القـدس .. أولى خطوات الحل»، **يديعوت**، ٢٠١٥/١٠/٢٦.

٤٨ آفي يسسخاروف، «اليأس والمساس بالأقصى .. المحركان الأساسيان للتصعيد»، **تايمز أوف إسرائيل**، ٢٠١٥/١٠/٥.

٤٩ جدعون بيغر، «القدس عاصمة الشعب اليهودي.. مجرد أسطورة»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٥/٢٠.

٥٠ كرني الداد ، القدس «الملوّنة»: جدران وخطوط زرقاء وحمراء تحت مظلة «فرّق تسد»، **معاريف**، ٢٠١٥/٥/١٧.

٥١ افيشاي عبري، « يد إسرائيل «الليّنة».. تشجّع على استمرار العمليات في القدس»، **معاريف**، ٢٠١٥/٥/٢٥.

٥٢ شلومو ليفي، «كيف نوحّد القدس حقاً؟»، **معاريف**، ٢٠١٥/٥/١٨.

٥٣ حاييم رامون، «إخراج القرى الفلسطينية خارج حدود إسرائيل.. لإنقاذ القدس اليهودية»، **يديعوت**، ٢٠١٥/١١/٢.

٥٤ الأيام، ٢٠١٥/٩/١٠. على الرابط التالي http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=fd2f6edy265484013Yfd2f6ed

٥٥ العربـي الجديـد، ١١الحيـاة الجديـدة، ٢٠١٥/٨/١٢ الرابـط التالـي .http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=4908cfy4786383Y4908cf56

٥٦ الأيام، ٢٠١٥/٨/٦ على الرابط التالـي http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=fa854b7y26268997 5Yfa854b7

٥٧ Kobi Michael and Udi Dekel, The Outbreak of «Individual Terrorism» in the Palestinian Arena: The Old Box Lacks the Right Tools, INSS Insight No. 772, November 30, 2015 .

متوفـر علـى الرابـط التالـي: http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=11012 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٦/٣/٣)

٥٨ عوزي دايان، «حذارِ أن يخرج الفلسطينيون من هذه المعركة بأي إنجاز»، **معاريف**، ٢٠١٥/١٠/١٩.

٥٩ يسرائيل هرئيل، «الحل: تحقيق انتصار حاسم»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١٠/٢٩.

٦٠ جدعون ليفي واليكس ليباك، «يسابقون الزمن لخلق كتلة استيطانية كبيرة في قلب الضفة «ليشم». مستوطنة جديدة مهمتها القضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/٥.

٦١ موشيه آرنس، «حان الوقت لإعادة النظر في السياسة الإسرائيلية تجاه غزة»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٧/٧.

٦٢ حاييم مسغاف، «الـدولـة الفلسطـيـنـيـة ليسـت حـلاً»، **معاريف**، ١١

٦٣ Shmuel Even, «The Decision that Changed History»: Ten Years since the Disengagement from the Gaza Strip , Strategic Assessment | Volume 18 | No. 2 | July 2015, pp73-88

على الرابط التالـي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan18_2ENG_3_Even.pdf . (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣)

٦٤ Robert H. Mnookin, «The Israeli-Palestinian Conflict: Is There a Zone of Possible Agreement «ZOPA»?, pp213-225

على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/The%20Israeli-Palestinian%20Conflict%20Is%20There%20a%20Zone%20of%20Possible%20Agree.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥).

٦٥ Gabi Siboni and A.G., Military Lessons for Hamas from Operation Protective Edge, INSS Insight No. 700, May 21, 2015

على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=9558 (شوهد ٢٠١٦/٣/٣).

٦٦ أليكس فيشمان، لم تعد إسرائيل و«حماس» تتحدثان عن «جولات» أخرى، **يديعوت**، ٢٠١٥/٥/٢٨

٦٧ اليكس فيشمان، «ما الذي يجري خلف الكواليس بين إسرائيل وحماس؟»، **يديعوت** ٢٠١٥/٩/٤.

٦٨ غيورا آيلاند، «كيف نوقف الحرب القادمة ضد غزة؟»، **يديعوت**، ٢٠١٥/١٠/١.

٦٩ بن كسييت، «لماذا ينفي نتنياهو وجود مفاوضات مع حماس»؟، **معاريف** ٢٠١٥/٨/٢١.

٧٠ Shlomo Brom, Negotiations with Hamas on a Long-Term Agreement , INSS Insight No. 741, August 31, 2015 .

على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=10508 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٦/٣).

٧١ Benedetta Berti and Anat Kurz, (Gaza First (Again(, INSS Insight No. 710, June 16, 2015

على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/No.%20710-%20Benedetta%20%and%20Anat%20for%20web.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٣).

٧٢ عاموس هرئيل، «سياسة نتنياهو تجاه غزة.. تخدم حماس»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/٨.

٧٣ يورام شفايتسر، «حماس والدولة الإسلامية: المواجهة القادمة،» مباط عال ،عدد ٦٩٧، ٢٠١٥/٥/١٤. وعلى الرابط التالي: http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=9524 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٢).

٧٤ عاموس هرئيل، «سياسة نتنياهو تجاه غزة.. تخدم حماس»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/٨.

٧٥ أفرايم هليفي، «تكتيك العدو الصديق في التعامل مع حماس»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٦/١٨.

٧٦ سمدار بيري، «إسرائيل وحماس: محطات لقطار التهدئة»، **يديعوت**، ٢٠١٥/٦/١٩.

٧٧ وكالة سما، ٢٠١٦/١/٢٢.

٧٨ ميرون رابوبورت، «انقلاب الموقف الإسرائيلي من حماس»، **ميدل إيست آي**، ٢٠١٥/٧/٦.